المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد السادس عشر / الجزء الأول كانون الأول 2022

السياسة البريطانية في فترة الحكم الثنائي في كردفان في الفترة من 1899-1956م

Includes the British policy in the condominium era between 1899-1956.

إعداد الدارسة :
أم نعيم أبو محمد ماشا
Om naeim Abo Mohamed Masha

المخلص.

يشمل البحث دراسة السياسة البريطانية في فترة الحكم الثنائي في كردفان في الفترة 1899- 1956م . قد ناقش البحث مدى تفاعل القوى والكيانات السياسية في كردفان مع نظام الحكم الثنائي وتطبيق نظام الحكم غير المباشر والحكم المحلي في كردفان والأثار الإجتماعية والسياسية التي ترتبت عن ذلك. من خلال إتباع المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على المصادر والمراجع والوثائق والبحوث والدراسات التي ركزت على منطقة كردفان، وخلص إلي أن للحكام البريطانيين أثر كبير في توجيه السياسات في كردفان ، كما أن لسياساتهم سلبيات خاصة في تطبيق نظام اللامركزية في كردفان حيث سيطر الموظفون البريطانيون على الأعمال الإدارية ونظام الحكم المحلى الذي يعُين وينتخب لذا تم تعيين أشخاص لا تتوفر فيهم رغبة المحكومين بجانب ذلك عملت السياسة على تحطيم الوحدة الكردفانية وفصل شماله عن جنوبه.

الكلمات المفتاحية : السياسة البريطانية،الحكم الثنائي، كردفان ،1899-1956م.

Abstract.

This study Includes the British policy in the condominium era between 1899-1956. This study discusses the interaction of political entities in Kordofan with the Anglo-Egyptian rule and the implementation of decentralized rule and local government system in Kordofan and its influence in the social, political life .

Through the application of the historical, descriptive and analytic method which depends on the sources, documents and previous studies on Kordofan, besides the negative in impact of their policies particularly in the implementation of decentralization system of government when the British employees dominated the administrative offices and the local government system which did not elect but employed the rulers, so it appointed persons whom were not desired by local residents, besides the policy targeted the unification of Kordofan and ended in the secession of it to north and south.

Keywords: the British policy, condominium era, 1899-1956.

المقدمة:

نسبة لأهمية منطقة كردفان من حيث الموقع والتركيب السكاني والأهمية التاريخية لأنها تعتبر المنطقة التي ساندت الثورة المهدية وتمكنت من هزيمة المصريين والأتراك، لذا نالت قصداً كبيراً من إهتمام الحكم الثنائي، لذلك بدأت في كتابة الورقة البحثية بعنوان السياسة البريطانية في كردفان في فترة الحكم الثنائي 1899-1956م، شملت الورقة البحثية أربعة محاور، يوضح المحور الأول جغرافية وتاريخ كردفان وتناول المحور الثاني الحكم غير المباشر في كردفان من خلال تطبيق بريطانيا لنظام الإدارة الأهلية وقيام المحاكم الشرعية والقضائية بينما خصص المحور الثالث لتطبيق نظام الحكم المحلي في كردفان عام 1937م من خلال تكوين المجالس المحلية. وتحدث المحور الرابع عن أثر السياسي والإجتماعي لسياسات بريطانيا في السودان بالإضافة إلي النتائج والتوصيات وملحقات البحث وقائمة المصادر والمراجع.

المقدمة المنهجية:

نتيجة للتطورات الإستراتيجية في مجال السياسات الحكومية ظهر أدب جديد إبتعد عن مؤسسات الدولة المركزية وركز على المؤسسات الإقليمية غير الحكومية والهياكل الإجتماعية وقد أفصح هذا الأدب الجديد لفهم أدق الإختلافات وماضي وحاضر ومستقبل المجتمعات المحلية.

مشكلة البحث :

1-تكمن مشكلة البحث في توضيح السياسات البريطانية من خلال الهياكل المؤسساتية في كردفان.

2-فهم التفاعلات بين المركزية واللامركزية التي كانت لها سوابق تاريخية في وضع الأجندة القومية والإقليمية.

3-العمل على ترسيخ برامج تنمية المؤسسات المجتمعية كمفهوم لتحقيق التكامل الإجتماعي والسياسي للأقاليم.

أسئلة البحث :-

1-ما هي الآليات الإستراتيجية التي إعتمدت عليها بريطانية في تطبيق سياستها في كردفان؟

2-ما أثر التركيب السكاني (النظام القبلي)على سياسة الحكم المباشر والمحلي؟

3- ما هي الطرق التي إستخدمها الإنجليز لكسب الرأي العام في كردفان (الأهالي) ومدى تحقيق طموحاتهم وتجاوبهم معها أو معارضتهم؟

4-ما هو دور الحكام البريطانيين في صياغة وتطبيق السياسة البريطانية في كردفان؟

أهمية البحث :

1-إن التاريخ السياسي في السودان ظل يمثل عقبة أمام كل الحكومات في السابق والحاضر، لذا لزم توضيح ذلك.

2-التعرف على وسائل الضبط الإجتماعي (الإدارة الأهلية في كردفان).

3-كشف سلبيات وإيجابيات السياسة البريطانية في كردفان.

أهداف البحث :

1-تفيد متخزي القرار السياسي على فيهم التكوينات الإجتماعية ومدى تأثيرها على وضع الخطط الإستراتيجية للمؤسسات الحكومية.

2-تشكل إضافة للدراسات السابقة التي تناولت تاريخ المنطقة.

ISSN: 2709-5312

3-إبراز وتوضيح مهمة تفويض السلطات للأقاليم وعدم التشجيع على المركزية.

4-المساهمة في التوثيق لفترة تعتبر الأساس الذي قامت عليه المؤسسات الحكومية في كردفان.

منهج البحث :-

إتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي .

أداة الدراسة :- إعتمدت الدراسة على المصادر والمراجع والوثائق والإضطلاع على أكثر البحوث والدراسات الحديثة التي ركزت علي إقليم كردفان.

الدراسات السابقة :

بالرجوع إلي الرسائل العلمية وجد الباحث ضرورة الوقوف على الدراسات السابقة التي تناولت الحديث عن إقليم كردفان حتى يستطيع الباحث تكميل الصورة والجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة:-

1-دراسة رقية بشير إبراهيم[1]

تناولت الدراسة أثر الإدارة البريطانية على الجوانب الإجتماعية في كل أجزاء السودان وخلصت إلي تدخلات بريطانيا في كل جوانب السياسات الإدارية والإجتماعية وكانت لها أثار إيجابية وسلبية على السودان عامة، إتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، أوجه القصور فيها في أنها لم تركز الدراسة على الحكم المباشر والمحلي في كردفان بالتفصيل ومدى تفاعل الكيانات الإجتماعية مع سياسات بريطانية في كردفان.

2-دراسة أماني يوسف بشير[2]

خصصت الدراسة لتوثيق مدينة الأبيض وهي تمثل عاصمة شمال كردفان وتناولت الدراسة نشأت المدينة الماضي والحاضر والعوامل التي أدت إلي تطورها، إتبعت المنهج الوصفي التحليلي التاريخي والمسح الميداني، خلصت الدراسة في أن هنالك عوام طبيعية وتاريخية وسياسية أدت إلي تطور مدينة الأبيض، أوجه القصور فيها لم تشمل الدراسة أجزاء كردفان شمالاً وجنوباً ولم تتطرق لأثر السياسات البريطانية في تشكيل هياكل المجتمع في مدينة الأبيض.

[1] - رقية بشير إبراهيم، أثر البريطانيين على الحياة الإدارية والإجتماعية في مستعمرتهم، دراسة تاريخية تحليلة عن السودان 1988- 1956م، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، 2009م.

[2] - أماني يوسف بشير، توثيق وتوريخ المدن السودانية، مدينة الأبيض ، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم ، كلية الآداب ، قسم الأثار، 1980م.

ISSN: 2709-5312

3- دراسة كمال أبو بكر[1]

تناولت الدراسة الأسس والقواعد التي قامت عليها القواعد الأهلية في كردفان، خلصت الدراسة إلي كفاءة نظام الإدارة الأهلية كنظام تقليدي وواجهت الإدارة تدخلات السياسات البريطانية في تشكيلها، أوجه القصور تمثلت في عدم تناولها الأثار التي ترتبت على تدخلات بريطانيا في تشكيل الإدارة الأهلية من خلال الحكم غير المباشر وتطبيق نظام الحكم المحلي الذي يُعين ولا ينتخب.

4- دراسة نعمات محمد خوجلي[2]

تحدثت الدراسة عن الظروف السياسية والإقتصادية في كردفان وما ترتب عليها، وخلصت الدراسة إلي مساعدة الظروف السياسية الإقتصادية بريطانيا على إدارتها في كردفان، أوجه القصور تمثلت في عدم تناول العوامل التي أدت للتكوينات السياسية والإدارية التي إتبعتها بريطانيا وأدت إلي خلق الظروف السياسية والإقتصادية في كردفان.

5- دراسة عطا أحمد كنتول[3]

تناولت الدراسة إنتشار المسيحية والإسلام في جبال النوبة والكيفية التي دخلت بها، خلصت الدراسة إلي أن تأثير المد الإسلامي والتبشيري على مجموعات جبال النوبة ولبريطانيا الدور في مساعدة الجمعيات التبشيرية في جبال النوبة وعملت على تطويق المد الإسلامي في الجبال، أوجه القصور في تناول الباحث الجزء الجنوبي من كردفان فقط وعدم تناول ما نتج تأثير المد المسيحي والإسلامي جراء سياسات بريطانيا في المنطق

المحور الأول

جغرافية وتاريخ كردفان

تطلق كلمة كردفان علي جبل يقع بين خطي 513.4 – 530.21 شرقاً بالقرب من منطقة العين وهو إصطلاحاً أخذ عن قول الأهالي (كلدفار) أي يقلي وكلد هذا أخر ملوك النوبه الذين إحتلت منهم قبيلة الغديات جبل كردفان[4]

يقع إقليم كردفان بين دائرتي عرض 9 درجة – 16 درجة شمالاً وطوله حوالي 400 ميل وعرضه 350 ميل وتبلغ مساحته نحو 30.500 ميلاً مربع . تمتد حدود كردفان شمالاً في الصحراء الكبري ومن ناحية الضفة الغربية للنيل الأبيض وتصل حدود كردفان شرقاً إلي الجبلين محازية للنيل جنوباً حتي بحيرة نو . أما الحدود الجنوبية

[1] - كمال أبوبكر، الإدارة الأهلية في كردفان1899-1956م ، جامعة الخرطوم ، 1990م
[2] - نعمات محمد خير خوجلي، الظروف السياسية والإقتصادية في السودان، أبان الحكم الثنائي 1899-1936م، رسالة دكتوراة، جامعة أم درمان الإسلامية، 1997م.
[3] - الإسلام والتبشير المسيحي في جبال النوبة 1932- 1956م ، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، 1992م.
[4] 1- عوض عبد الهادى العطا ، تاريخ كردفان السياسى فى المهدية 1881- 1899م ، المجلس القومى لرعاية الأداب والفنون ، الخرطوم ، 1973 ، ص9

www.arabjhs.com ISSN: 2709-5312

فيكونها خط يبدأ من إلتقاء بحيرة نو ببحر الجبل . ومن ناحية الغرب يفصل كردفان عن دار فور سلسلة من الكثبان غرب تلال أم كداردة ويستمر الخط الغربي في إتجاه جنوبي حتي بحر العرب[1]

أما روايات ماكمايكل التي أشار إليها يوسف فضل عن أصل كلمة كردفان قد كانت أربعة نظريات :-

النظرية الأولي : تتطابق مع إسم إقليم قرعان كما أورده ليو أفركانوس Leo Africanos وأخرون المدافع عن هذه النظرية كولي Cooley الذي يقول لا يمكن أن تكون قرعان مكان آخر سوي كردفان وهذا الإسم يمكن أن يكتب كردفان مع إهمال بعض الحروف ولكن ليس هناك إرتباط بين قرعان وكردفان من حيث الناحية اللغوية وهذا يثير الشكوك عن مدي صحة النظرية . وجاء الخلل في تركيب كلمة قرعان من مقطعين كلورا. ان Kura - an وهو عابد الأوثان عند قبيلة التيبو Tibbu [2] ولكن كلمتي كردفان وقرعان تتشابهان ظاهرياً عندما تقعان علي مسامع الأوربي إلا أنهما تختلفان حقيقة في اللغة العربية إختلافاً لا يمكن تجاهله إحدهما تكتب قرعان والأخري تكتب كردفان .

النظرية الثانية : يقول فيها باثريك Patheric أخذت محافظة كردفان إسمها من جبل جنوب شرق الأبيض علي بعد 10 أميال منها فإسم كردفان بلا شك مشتق من أصل نوبي فمقطع الكلمة الأخير يدل علي إسم أو بلد ، قطر، موطن ، شعب أو أمه . ويري ماكمايكل إن نظرية باثريك مشكوك في قوتها وصحتها ويقول إن الشك في المقطع فإن هو إسم أو منطقة أوشعب وقد إقتبس دنهام Denhem هذا الإسم من خطاب الشيخ في غرب السودان عام 1924م علي النحو التالي :- الأتراك الذين في كردفان . فمن المحتمل أن يكون حدث خلل ما في إستخدام كلمة كردفان وقد تكون الكلمة مماثلة فعلاً لصيغتها الحقيقية[3]

النظرية الثالثة : بعد توحيد رابيل للمقطعين (كرد فان) أصبح يطلق هذا الإسم علي المنطقة التي تقع وراء هذا الجبل ويقول : إن (كرد) يعني شخص وإن معني (فان) غير معروف فإذا تم تأيد ما ذهب إليه رابيل تكون الحقيقة هي أن الكلمة يجب أن تشير إلي شخص في سلسلة جبال الدلنج يدعي كورتاندو Korlando .

: يقول الغديات ذو الأصل النوبي المخلوط بالدماء العربية النظرية الرابعة والمقيمون جنوب كردفان إنهم أول من غزو تلك المنطقة وإغتصبوا الأرض الواقعة حول جبل كردفان من النوبه ويزعمون أن كلمة كردفان مشتقه من كلمة (كلدو فار) وتعني إن كلدو فار أو غلي من الغليان كما يقولون أن كلدو هو إسم لأخر ملوك النوبه الذين حكموا منطقة الجبل .

تلخيص راويات ماكمايكل إن نظرية رابيل تبدوا الأضعف من بين النظريات الأربعة وإن كان باثريك موضع ثقة فرواية الغديات هي أكثر تأسيساً ومن الطبيعي أن ينسب النوبه الأصليون كلمة كردفان إليهم إذ أخذنا في الإعتبار أن النوبه قد حكموا المنطقة من الأرض حول جبل كردفان[4]

---

[1]2- نفس المصدر السابق . ص 9 .
[2]1- علي حموده صالح منزل ، قبيلة الحوازمه ، الخرطوم 2004 ، ص 126.
[3]- المصدر السابق ، ص 128.
[4]- علي حموده ، المصدر السابق ، ص 128.

ISSN: 2709-5312

هنالك عامل لم يرد في حساب النظريات وهم العرب الذين إستقروا في المنطقة وهم البديرية والجوامعة والبقارة وإشتهر البقارة بالتجوال في مناطق كردفان وتسميتهم لكثير من مناطقها أثناء تجوالهم شمالاً وجنوباً وعلي سبيل المثال يرجع إسم مدينة أم روابه إليهم من كلمة الروب وينطقون الكلمة هكذا روابه وسميت المنطقة بذلك وتسميت الأبيض تعود إليهم (اللبيض) .

بالنسبة لكردفان فإن مقطعها الأخير فان تعني نسي أو سهي ومعناها في اللغة العربية زائل ، فاني وأن كلمة كردفان تعني عندهم الأرض السهلية أو الرملية ويستخدمون لفظ كردفان لهذه المنطقة التي تقع شمال جبال النوبه وكلمة الصعيد لجبال النوبه ومن هذا المحتمل إستند علي الإتجاهات الجغرافية فإن كلمة كردفان تعني شمال وتقابلها كلمة الصعيد تعني الجنوب [1]

المحور الثاني

سياسة الحكم غير المباشر في كردفان

يستعرض هذا الفصل سياسة الحكم غير المباشر التي تبناها الإداريين البريطانين عملياً لتحويل التشتت القبلي المتباين (الفسيفسائي) إلى نظارات إقليمية كبيره تستمد سلطاتها ووظائفها من النظام الاستعماري كما يتناول الفصل المحاكم التي تم تكوينها في كردفان.

بعد معركة أم دبيكرات وقتل الخليفة عام 1899م , إحتل النظام الجديد إقليم كردفان بأكمله وأخضعه لسيطرته وأوكل أمر الإدارة لحاكم بريطاني يعرف بالمدير ويعاونه مفتشون بريطانيون ومأمير مصريون وصدرت تعليمات للحاكم لجعل حكومه الاقاليم تختلف بأكبر قدر من حكومة المهديه كما نصحوا بأن يجعلوا ثقة الناس فيهم أساساً لسلطتهم وكسب تلك الثقه من خلال إتصالاتهم الشخصية مع زعماء القبائل[2]

وفي أواسط كردفان أعاد البريطانيون شيوخ القبائل الى مناصبهم التي كانوا فيها قبل المهدية وذلك بمعاونة موظفي الحكومة في تحصيل الضرائب وحفظ الامن والنظام ومن هنا جاء دمج القرى في وحدات إداريه أكبر عرفت باسم العموديات ويرأسها كبار الشيوخ ويسمى الواحد منهم عمده والذي بدوره يعمل بالتنسيق مع مأمور المنطقه وشيوخ القرى لإتخاذ مهامه الرسميه[3]

أما رؤساء القبائل الكبيره في الأجزاء الجنوبيه وبعض من شرق كردفان مثل الحمر الفريسية والدغاغيم والعساكرة فقد تم تثبيتهم في مناصبهم وسموا نظارة وسمي كل رأس قسم بعمده أو شرتاي كما هو الحال في وسط كردفان .

---

[1]- الصادق محمد سليمان ، منتدي منبر كردفان العام ، نت

[2]- اندري ستيانسن ومايمايكل كيفان , غزو كردفان , الطبعة الأولي , القاهرة , 2003م , ص 97.

[3] - كمال أبو بكر , الإدارة الأهلية في كردفان , رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم , ص 9 .

ISSN: 2709-5312

وأطلق إسم الناظر في شمال كردفان على كبار الشيوخ والذين تركت لهم الحريه في إدارة قبائلهم بتدخل حكومي ضئيل[1]

بعد عقدين من الإحتلال إنشغلت حكومة الخرطوم بمخاوف من إحتمال تسرب الأفكار القوميه الثوريه من مصر إلى السودان حول هذه المسأله كتب سي – بي – براون حاكم إقليم بربر (أعتقد أنه يوجد الآن إتفاق عام مؤسس على ما ظهر في الهند ومصر إذ كان هدفها هو تدريب شعوب المستعمرات الإستوائيه ليقفوا على أرجلهم . فإنه لمن الحكمة ألا نترك هذا الامر للصدفة بل يجب أن ننظر إلى إين نحن نريد أن نمضي ومن ثم العمل وفقا لذلك يتعين علينا أن تكون لدينا سياسات واضحه وحازمه وإلا إذا كنا نريد تكرار الظاهره في السودان حالما يصحوا المواطنين على المبادئ الأولية القومية)[2]

ما كان يخشاه براون في السودان هو تعاظم نفوذ القاده الدينين وكذلك المجموعات التي لايعتمد عليها من الموظفين إنصاف المتعلمين والطلاب وسكان المدن الذين سيطروا على الرأي العام , ولاحتواء هذا الموقف أوصى الحاكم العام بالآتي:-

أولا: تقوية العناصر القبلية في القطر والتجار والشيوخ عن طريق إعطاء سلطات قضائيه لأعيان مختارين وأستعمالهم في تقييم قضايا مختاره .

ثانيا : لجان مدن لمناقشة الميزانية المحلية والأمور المتعلقة بالمجالس البلديه والإصلاحات .

في إعتقاده أن إجراءات كهذه من خلالها أن تكبح نمو ذلك النوع من الطبقه التي كانت تحتكر الفكر السياسي في مصر والسودان والهند .

تم نقاش المقترح وأجيز مبدئياً بواسطة إجتماع حكام الأقاليم الشمالية الذي عقد في أبريل 1920م بالنسبه للإقتراح الأول تم إعتبار نظام الحكم غير المباشر الذي يجرى تطبيقه في كردفان نظاما نموذجياً يتعين تبنيه بقدر الإمكان حيال القبائل الرحل . وبتاريخ 14 أبريل 1920م طلب السكرتير الإداري – نيابه عن الحاكم العام من حكام الأقاليم إمداده بمقترحات عمليه تمهيد لتطبيق تجربه كردفان في اقاليمهم وبعد هذا الطلب نشر تقرير اللورد ملز لعام 1921م والذى أوصى الحكومه أن تترك الإدارة المحلية بقدر ما يمكن في يد الإداره الأهليه وبإشراف بريطاني .

لذا كان جوهر هذه السياسة إحياء السلطه القبيله وتقويتها حتى تتمكن الحكومه من الإستغناء عن المصريين والمتعملين السودانين والإستغناء عن تأييد المهدويين وكانت الخطوه القانونيه الأولى في هذا الإتجاه إصدار قانون سلطات شيوخ الرحل لعام 1922م الذى أعطى الشيوخ سلطات قضائية[3]

تلقت سياسة الحكم غير المباشر دفعه قويه , بعد سنوات قلائل وفي عهد السير جون مافي الحاكم العام 1926م-1934م لأنه رأى أنها أقل تكلفه من الحكم المباشر وما ينطوي عليه من تدريب ورواتب الموظفين , إضافه إلى أنها

[1] - كمال أبو بكر ، الإدارة الأهلية في كردفان ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، 1980م ، ص9.
[2] - الوثائق المركزية , حكومة السودان ، إجتماع المديريات الشمالية ، 1920م , الوثيقة 1 / 3 / 3 .
[3] - غزو كردفان , مرجع سابق ، ص82 – 86 .

ISSN: 2709-5312

تقي من تسرب الحركه الوطنيه إلى المديريات وعلى ذلك حث الحاكم العام حكام الأقاليم على تزويده بوصف المؤسسات التقليديه في أقاليمهم , وبالإجراءات التي أتخذت بصدد نقل السلطات من المراكز للأقاليم وكذلك تزويده بمقترحاتهم العمليه بالنسبه للمستقبل.

أجاب حاكم كردفان حول هذه النقاط عبّر عن إتفاقه الكامل مع أراء الحاكم العام ونادى بإتباع سياسة مستقبلية جريئه يمكن أن تحول الزعيم القبلي إلى حاكم حقيقي وخلق وحدات إدارية أهليه كامله وأوصى لإنفاذ هذه السياسه بدمج المنظمات القبليه بمقاطعات كردفان الخمسه في ثمان وحدات إدارية أهلية (كونفدرالية) بسلطات إدارية وقضائية ومالية كامله[1] وهذه الوحدات الإدارية هي :

1- كونفيدراليه : رحل شماليه وتمثل الكبابيش (من كردفان إلى دنقلا) والهواوير والنوبه والجبال الشماليه والقديات من مقاطعة الخرطوم .
2- كونفيدراليه دار حامد تشمل قبائل دار حامد الفراعنه – المجانين غرب – المعاليا – المعاقلة و الزيدية
3- كونفدراليه بارا تشمل كل العموديات المستقله في بارا
4- كونفيدراليه الجوامعه وتشمل الجوامعه شمال كردفان والجوامعه شرق والهبانيه
5- كونفيدراليه الحمر تشمل نظارات الحمر الثلاث
6- كونفيدراليه المسيريه وتشمل النوبه والداجو في منطقة المسيريه
7- كونفيدراليه محتمله للبديريه تشمل عدد من العموديات البديريه في شمال منطقة الدلنج
8- كونفيدراليه الحمر وتشمل فرعي الحمر الاثنين[2]

ولإدارة هذه الوحدات إقترح الحاكم تعيين أحد كبار الشيوخ ليكون على رأس الهرم السياسي , يشكل من الزعماء المحليين الذين يستمدون جل سلطاتهم ودعمهم من الدوله وأجازت الحكومه هذا الإقتراح عام 1928م بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات البسيطه وتمت تسمية رؤوساء هذه الوحدات الإداريه القبليه وأطلق عليه لقب ناظر عموم

النظام القضائي :

نصت إتفاقية الحكم الثنائي عام 1899م في الماده الرابعه على أن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة الحكومه أو تقرير حقوق الملكيه فيه بجميع أنواعها وكيفية التصرف فيها يجوز سنها أو تجريدها أو نسخها من وقت لأخر يجب أن تصدر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر يجوز أن يجري مفعولها على جميع أنحاء السودان .

وفي الماده الخامسه لايسرى على السودان أوعلى جزء منه شيئاً ما من القوانين والأوامر والقرارات الوزارية المصرية .

[1] - دار الوثائق المركزية , رسالة حاكم كردفان للسكرتير الإداري بتاريخ 30 / 4 / 1927م .
[2] - دار الوثائق Gives 1 / 9 / 33 بتاريخ 17 / 4 / 1927م .

وفي المادة التاسعة لا تمتد سلطة المحاكم المصرية المختلطه على أي منطقه في السودان عدا مدينة سواكن . فتكونت في البدايه الهيئه القضائيه المركزيه من السكرتير وثلاثة قضاة والمدعي العام وكانوا جميعاً بريطانين ثم أطلق على هذه الهيئه إسم مصلحة السكرتير القضائي تحت رئاسة السكرتير القضائي[1]

وكانت إدارة المصلحه على النحو التالي :

1) إدارة المحاكم المدنية والجنائية والشرعية .
2) إدارة تسجيل الأراضي وتسويتها والحكم فيما يثار حولها من نزاع .
3) إدارة مسودات القوانين .

وكانت هنالك الجنائيه , المحاكم الجزئيه والمحاكم الكليه والمحاكم العسكريه

المحاكم المدنيه وكانت تطبق القانون المدني المأخوذ من القانون الإنجليزي وعند صدور القانون المدني في السودان كان السكرتير القضائي هو الموظف الوحيد في خدمة الحكومه وكانت إدارة القضاء المدني والإبتدائي في يد المديرين والمفتشين والمأمير , وبصدور قانون ترتيب المحاكم المدنيه عام 1904م أصبح نظام المحاكم كالاتي :

1- المحكمه العليا
2- محاكم المديريات
3- محاكم المدن .

وتطور نظام القضاء في السودان بصفه عامه ونظام المحكمه العليا بصفة خاصه , بصدور قانون المحاكم لعام 1915م وكانت أهدافه :-

1- تحويل هيأة من القضاة المدنيين إلى محكمة عليا .
2- انشاء محكمة استئناف وذلك بإعطاء قضاة المحكمة العليا اختصاصاً استئنافياً حال جلوسهم مجتمعين
3- ايجاد اساس يقام عليه في المديريات بالتدرج نظام قضائي مستقل في المواد المدنية باعتبار انها تختلف عن المواد الجنائية[2]

النظام القانوني :-

لم تجز السلطات قانوناً مدنياً ولكن بدلاً عن ذلك صاغ بونام كارتر Bonhum Carter السكرتير القضائي قانون المحاكم المدنية الهندية وذلك عام 1900م وبالتالي أصبح للسودان أنظمه مبنيه على أسس القوانين الهندية وتسير على نهج قانون عقوبات الهند لعام 1837م كما إنبني قانون المحاكم المدنية علي القانون المدني الهندي المعمول به في برما Burma اما المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين فهذا يتم الفصل فيها وفقاً للأحكام الشرعية وكانت

[1] - Mac-Michail – the Anglo – Egyptian – Sudan – London – undated – p 246.
[2] - دار الوثائق المركزية , مجلس الوزراء السوداني , محفظة مجموعة مذكرات لقانون المحاكم عام 1914م ، ص 408 .

السلطات تطبق القانون الاهلي متى ما امكنها ذلك , وعلى المحاكم الفصل في القضايا في حالة عدم وجود تشريع محلي .

وهنالك مجلس خاص يفصل في قضايا النزاع التشريعي التي تقع بين المحاكم المدنية والشرعية .

طبقت هذه القوانين والنظم في البدايه فقط بمديريات الخرطوم – دنقلا – بربر – كسلا – وادي حلفا .

اما بالنسبة لمديرية كردفان إن المساحة الشاسعة وعجز موظفي الحكومه هناك جعلتا من تنفيذ هذه القوانين الجديده أمراً مستحيلاً , لذا لم يجرى تنفيذ القانون الجنائي والمحاكم المدنيه إلا في عام 1906م .

وأوضح ونجت باشا 1910م عن وجهة نظره فيها تتعلق بالنظام القانوني في السودان فيما يلي :

(لقد حاولنا في السودان أن ننقل التجربة التي إكتسبناها في الهند وتطبيقها على النظام الذي وجدناه في السودان حتى الان نعتقد بأننا قد وجدنا شيئا مقبولاً لدى المواطنين) .

قامت الحكومه بتعيين مفتشين قضائين للنظر في قضايا المديريات وذلك عن طريق نقلهم إلى المراكز المختلفه .

وأخبرت السلطات المفتشين الذين يعملون في أواسط العرب الرحل بأن سرقة الإبل والنهب , حتى لو ترتب على ذلك قتل وعملية تهريب الماشيه أن حقيقة وضع العقوبة في أيدي الإداري المحلي .

أتاحت الحكومه مجالاً أوسع لحاكم المدريات لتفسير قانون العقوبات , حيث أن المجتمع القبلي لا يمكن أن يقبل بالديه المالية مقابل السجن والإعدام حيث يقوم الحاكم العام بإحالة الأمر إلى مدير المديريه الذي يسعى للصلح بين الطرفين ثم بعد ذلك دفع الديه[1]

إدارة العدل في كردفان :

عهدت الحكومة بإدارة العدل في المديريات إلي المفتشين الإداريين ووصف إحدى المديرين في المديريات إدارة العدل فيما يلي (ليس هناك تميز في مجتمع بدائي بين الوظائف الإداريه والقضائية كلاهما جزء من مهمة الحاكم أو الرئيس وفي بعض الحالات يضع مندوب المنطقه نفسه في نفس موقع الحاكم).

نتجه لما ذكر وبالإضافه إلى قلة المسئولين القانونين اضطر عدد كبير من صغار المفتشين غير المؤهلين إلى الفصل في قضايا تتراوح بين التعدي الجنائي وسرقة الماشية وجريمة القتل . وتشمل واجباتهم كل الواجبات التي يقوم بها القاضي والمحامي والعمدة بل كل مايتعلق بأي عمل مدني . كان التدريب الذي يتلقاه هؤلاء المفتشون تدريبا رسميا حيث كانوا يمكثوا أشهر قلائل في الخرطوم بعد تعينهم ليتدربوا على العمل في المصالح الحكوميه المختلفه وطلبت الحكومه تدريبا قانونياً شاملاً وذلك فقط عام 1908م عندما عينت مفتشين قضائيين[2] لم تكن وظيفة المفتش القضائي في كردفان محدده إذ كان يقي معظم وقته متجولا على المناطق التابعه له . تختلف واجباته من منطقه لأخرى وتتوقف إلى حد كبير على جدارة الشيوخ والنظار وزعماء القبائل .

[1] - جبرائيل ، ترجمة محمد الخضر سالم ، السودان في عهد ونجت 1899 – 1919م ، ص169 بدون .
[2] - دار الوثائق المركزية ، Gives 1 / 9 / 30 .

ISSN: 2709-5312

إن مهام المفتشين القضائين في كردفان تبدو وكأنها أشبه إلى حد كبير بمهام المفتش العادي فهم يقدرون الضريبه ويعينون الشيوخ بل كانوا مسئولين عن جميع النواحي الإداريه . ساعدهم التدريب القانوني البسيط على الطعن في الإجراءات القانونيه التي يتخذها زملائهم المتدربون ومع ذلك لم تستطع الحكومه أن تفعل شيئا لتغلب على ذلك القصور وذلك لعدم توفر العدد الكافي من الأفراد المؤهلين [1]

وقع حادث مؤسف في تلودي في منطقة جبال النوبه عام 1906م إذ حكمت محكمة الأحكام العرفية بشنق إثنين من زعماء القبائل كانا قد دبرا هجوماً على أحد المرافق الحكوميه المحليه وقد نفذ الحكم ضدها دون الرجوع إلى المسؤل في الخرطوم , إن السبب الوحيد من وراء تلك المحاكم المحليه هو عدم وجود وسائل فعاله لحماية السجناء .[2]

كان كل قضاة المديريات خلال فترة الحكم الثنائي الأولى من المصريين , السوداني الوحيد الذي تقلد منصباً مركزياً في الهيكل القضائي هو الشيخ الطيب أحمد هاشم مفتي السودن) وبحلول عام 1912م كان هنالك أثنى عشر قاضيا وعشرون مساعد قضائي ممن تخرجوا من كورس القضاة بكلية غردون ازداد عدد المحاكم الشرعية في المديريات والمراكز إذ بلغ خمسة وأربعين محكمه عام 1912م بعد ما كانت ثمانية وعشرون محكمه فقط عام 1903م .

كان القضاه من ناحيه إداريه يخضعون إلى إشراف الحاكم والمفتشين البريطانيين وكانوا يقدمون إنجازاتهم للحاكم فيما يحيل المفتشين تقاريرهم السرية عن القضاة إلى السكرتير القانوني , كان لا يسمح للحكام الاتصال بقاضي القضاة أو مفتشي المحاكم الشرعية بل يرجعون إلي السكرتير القانوني .

عهدت السلطات إلى كل من سلاطين وبونام كارتر تعيين القضاء في الإداره المركزيه والمديريات .

إن سياسة الحكومه الراميه إلى وضع كل الأمور المتعلقه بأحوال المسلمين الشخصيه تحت تصرف المحاكم الشرعيه تعتبر سياسة ضرورية وحكيمة في نفس الوقت ساعدت هذه السياسه الحكومه في تفادي الحساسيات الزائده مع المواطنين المسلمين كما ساعدت على تكوين زعامه إسلاميه تربط مصالحها بمصالح الحكام البريطانين.

في عام 1913م خول لجميع نظار وعمد كردفان السماح في قضايا جنائيه محدوده وفرض غرامات ماليه بقدر معين , ويجب على رؤساء المحاكم الإحتفاظ بسجلات تحتوي على أسماء الطرفين كما أعطيت لهم صلاحيات محدوده بإعتقال المتهمين بإرتكاب جرائم كبرى مثل القتل و السرقة .[3]

الأخذ بأسلوب الحكم غير المباشر قرأت الحكومة أنه قد أصبح من الضروري النظر في أمر بناء سلطات محليه من الاهالي . Indigenous local Authorities

جاء في تقرير ملز في عام 1920م (انه وان كانت الضروره تقضي أن يكون السودان كله تحت سلطة واحده مطلقه إلا انه يستحسن أن لا ينحصر حكم البلاد في حكومه مركزيه وذلك نظرا لإتساع البلاد وإختلاف سكانه

[1] - نفس المصدر السابق .
[2] - د . شيخ الدين عون , الحكم المحلي خلال قرن 1899 – 1998 , ص 174 ، بدون
[3] - المصدر السابق CIVSEC 1 / 9 / 30 .

ISSN: 2709-5312

ثقافيا وحضاريا وإضافه ملز (ان استخدام العناصر الوطنية حسب الاستطاعة بالأعمال البسيطة لأن ذلك يقلل من النفقات ويضمن كفايتها) وقد أعطي التقرير الحكومة دفعه قوية في اتجاه السياسة القبلية[1]

وقد جاء في تقرير الحاكم العام السنوي لعام 1921م تعيين بعض الأهالي من السودانين في وظائف حكومية ذات مهام إدارية مباشره ثم صدر تشريع ينظم ممارسة الزعماء المحليين لسلطاتهم وهو تشريع قانون مشايخ الرحل عام 1922م الذي أعطي الشيوخ سلطات قضائية ثم صدر قانون المحاكم القرويه عام 1925م Village couth ordinance وهو يعطي صلاحيات قانونية لمجالس الاعيان في المخالفات والجرائم الصغرى .

ثم صدر قانون المحاكم الأهليه في عام 1928م وأهم ما في القانون المادة الثامنه التي توضح اختصاص المحاكم الأهلية و هي :

1- لكل محكمه أهليه الإختصاص الكامل والسلطة بالقدر المبيّن في هذا القانون أوفي الأمر القاضي بإنشاء المحكمه أو في اللوائح المصحوب بها ذلك الأمر ويشترط ألا تكون المحكمه أهلية السلطه

2- أن تسمع أي دعوه مدنيه يكون أحدى طرفاها داخل تحت الإختصاص والطرف الاخر غير داخل إلا برضا الطرفين عبر الداخل تحت الإختصاص

3- أن تسمع أي دعوه مختصه بملكية أرض ما عدا دعوة قسمة ارض مسجله بمقتضي قانون تسوية وتسجيل الأراضي عام 1925م

4- ان تحكم في أي قضيه جنائيه يكون فيها موظفاً في الحكومه وإذ كان المتهم رجل بوليس إلا برضاء المدير [2]

ولقد صدرت توصيه اجتماع مديري المديريات الشمالية عام 1920م استخدام العناصر القبلية ووجدت هذه التوصيات موافقه من الحاكم العام وطلب من مديري المديريات إرسال تقاريرهم حول تلك السياسه ومدى إمكانية تطبيقها في مديرياتهم .-[3]

طبق تشريع الرحل بصوره واسعه في كردفان فقد منحت السلطات القضائية لشيوخ قبائل كردفان من الرحل وشبه الرحل . وانتشرت محاكم الشيوخ والعمد في كردفان اذا تجد في عام 1923م مارس ستة وستون عمده سلطاتهم وفقا لهذا التشريع في منطقة دار حمر غرب كردفان وقد فوض التشريع أيضا سلطات قضائيه لعمد عموديات بارا وشيوخ دار حامد في مراكز شمال كردفان أما في شرق كردفان فقد مارس شيوخ وعمد الجوامعه وبقية شيوخ القبائل الصغرى وفقا لهذا التشريع وفي وسط كردفان في مدينة الأبيض على وجه الخصوص تم إختيار واحد وخمسين من الاعيان لممارسة سلطات قضاة من الدرجه الثالثه وذلك في إطار سياسة التعاون بين زعماء القبائل والأعيان

[1] - أرشيف أمانة الحكومة شمال كردفان ، الفريق (م) الفاتح بشاره ، حاكم إقليم كردفان , الإدارة الذاتية المحلية ، ص 6 ، بدون
[2] - ملحق التشريع السنوي السابع ، ص 75 .
[3] - دار الوثائق المركزية C.R.O. Minutes' of northern governors meeting 24.fbb 1920

ISSN: 2709-5312

لتنفيذ الأحكام القضائيه وكذلك منح التشريع سلطات قضائيه لعمد وشيوخ البديريه داخل حدود المركز وبلغ عدد الشيوخ الذين مارسوا سلطاتهم في كردفان وفقا لهذا التشريع حوالي مائة وعشرون شيخاً .

أثبت العمل بموجب هذا التشريع نجاحاً في كردفان ويرجع ذلك إلى تمتع شيوخ كردفان سلطات قبل التشريع وسط قبائلهم كما إعتمد التشريع في نجاحه على مفتشي المراكز البريطانين الذين أوكلت إليهم مهمة المتابعة والإشراف[1] الذين أوكلت إليهم المتابعه والإشراف .

تشريع عام 1928م– 1932م

بدأت الحكومه في تطبيق قانون الشيوخ الذي لجأت الحكومه إلى إصداره في أواخر عام 1927م نتيجه لبعض الظروف السياسيه والإقتصاديه التي بدأت تواجه الإداره البريطانيه في السودان وقد ذكر الدكتور دالي أن السياسة البريطانية الداخلية في تلك الفترة قد بنيت علي أساسين هما:–

أولا :– محاربة النفوذ المصري الذي بدأ يظهر ويتغلغل خاصه وسط طبقة المثقفين والمتعلمين

ثانيا:– محاربة النفوذ الديني للسيد عبدالرحمن المهدي وخطر المهدية الحديثة[2]

سياسة جون مافي حاكم عام السودان 1930م :

كانت سياسة جون ونظرته حول سياسة الحكم غير المباشر التي أعلن فيها إصدار تشريع قانون الشيوخ موضحاً الخطر الذي ستواجهه الإدارة البريطانيه إذا ماقدر لتلك السلطات أن تزول وأوضح أيضا خطورة تلك السياسه التي لعب فيها المفتش البريطاني دور الاب بالنسبه للمواطنين وقد إقترح بأن توكل إدارة المواطنين لزعمائهم المحليين الذين هم أقدر الناس على تفهم مشاكلهم من المفتشين البريطانيين الذين وقفت كل من اللغه والعادات والدين عقبه في طريقهم [3] في كردفان بدأت الإستعدادات من اوائل عام 1928م لتطبيق هذا التشريع وقد إتجهت سياسة الحكومه إلى تجميع القبائل في إتحادات متى ما كان ذلك ولقد إعتمد مدير كردفان المستر سفيل هول 1925م–1928م على المقترحات التي قدمها ارمسترونق مفتش مركز شرق الأبيض والتي تتلخص في إقامة سلسله من المحاكم الأهليه لسطات مناسبه لتنفيذ القرارات المحليه وإنشاء محكمه أهليه كبرى تنظر في القضايا التي كانت من إختصاص مفتشي المراكز ثم محكمه صغرى للنظر في القضايا التي كانت تحكم بواسطة مجالس القضاة الى جانب عدد من المحاكم الإقليميه لتفصل في القضايا التي كانت من إختصاص موظفي الحكومه الذين كانت لهم وحدهم سلطة السجن وتنفيذ القرار , كذلك اوصى بإنشاء سلسله من المحاكم الموسمية لتمارس سلطات العمد والشيوخ التي فوضها لهم التشريع السابق واعطي تلك المحاكم بعض الصلاحيات لتنفيذ احكامها حتي لا يكون دورها محصوراً فقط في تقدير الأحكام وإنشاء مجالس استشارية لبعض الشيوخ وصرف مرتبات شهريه لرؤساء المحاكم[4] اعترض السكرتير الاداري عقوبة السجن

[1] - المرجع السابق , كمال , الإدارة الاهلية في كردفان , ص79.
[2] - Dally .M.W. The evermore General ship of sirlee stack I the Sudan 1917 – 1925 P.H.D (London 1977
[3] - دار الوثائق المركزية C.R.O / CIVSEC 1/33/8 p32
[4] - دار الوثائق المركزية C.R.O. CIVSEC 1/3/88/ p62

التي أقترحها ارمسترونق بدعوة انها كبيره عليهم واضاف السكرتير الاداري ان المقترحات التي وضعها ارمسترونق لتطوير الاداره في كردفان كانت ابعد بكثير من تصور الحكومة المركزية[1]

انشاء المحاكم في كردفان:

طبق التشريع في كردفان في النصف الثاني من عام 1928م حيث انشأت المحاكم القبلية ومحاكم العمد والشيوخ بواسطة الحكومة المركزية لقد انشأت اول اربعه محاكم للشيوخ بالمديريه في منطقة دار حمر في غرب كردفان وتكونت تلك المحاكم من محكمة الشيخ منعم منصور ناظر عموم الحمر ثم ثلاثة محاكم أخري لنظارة الحمر الثلاثة العساكر , الدغاغيم ، الفريسية , غير ان الفروع الثلاثة قد توحدت تحت إدارة الشيخ منعم منصور من فرع العساكره[2] وقامت إلى جانب تلك المحاكم الأربعه أكثر من تسع محاكم قبليه منها ثلاث محاكم كبرى هي محكمة الحمر ومحكمة الحُمر الأهليه في غرب كردفان ثم محكمة الجوامعه الأهليه في شرق كردفان أما البقيه فكانت محاكم صغرى تختلف في سلطاتها ولقد تم تعيين مائة وتسعين شخصاً في سلك بوليس الإدارة الأهلية.[3]

محاكم شمال كردفان :

دمجت معظم القبائل التي قطنت داخل حدود هذا المركز في اتحادين يشمل الأول كل قبائل دار حامد وعموديات بارا وإحتل الجزء الجنوبي وعُرف بإسم إتحاد دار حامد أما الثاني فهو إتحاد الرعاة الشمالي أو إتحاد الكبابيش الذي ضم الكبابيش والهواوير .

شهد مركز شمال كردفان قيام أربع محاكم اهليه صغرى عملت جميعها وفقا للتشريع فكان مقر محكمة دار حامد من أم سعدون ومحكمة الجوامعه شمال برئاسة أدم حسن كان رجلا متقدماً في السن لذا الحقت في عام 1931م محكمة الجوامعه إلى إدارة الشيخ أحمد عمر ناظر عموم الجوامعه في شرق كردفان بعد موافقته .

سيطر الشيخ علي التوم ناظر الكبابيش والشيخ حسن خليفه ناظر الهواوير على تلك المنطقه .

أما الكواهله فقد مثلوا مشكله إداريه بالنسبه لسياسة الإداره الأهليه إذ رفضوا الإنضواء تحت إدارة الكبابيش للخلافات بينهما حول المرعى ولقد لجأت الحكومه إلي إتباع السياسه بختيار بعض الأعيان لإقناعهم .

إلى جانب ذلك إنتشرت في الجزء الشمالي من المركز بعض النوبا الذين سكنوا في جبال الحرازه وأبودرق وأبو حديد في الجزء الشرقي من الكبابيش ثم كاجا و كاتول في الجزء الغربي من دار حامد ولقد ظل أولئك النوبا بمعزل عن الكبابيش تحت إدارة ناظرهم النعمه سوركتي وإستمر ذلك الوضع حتي عام 1929م عندما تقدم مفتش المركز بإقتراح طلب فيه إنشاء محكمه صغرى لنوبا الجبال البحريه وقد برر ذلك بأنه سيقلل من حوادث السرقه وصدق رسميا بقيام هذه المحكمة عام 1931م

[1] - دار الوثائق المركزية , ملفات سكرتير إداري 2 / 5 /45

[2] - دار الوثائق المركزية C.R.O. Kordofan 1 / 20 / 94 . Anote on the tistorg of the hamar tribe of western Kordofan

[3] - مرجع سابق , كمال , الاداره الأهلية , ص 61.

ISSN: 2709-5312

إلا أنها لم تعمل لعدم تعاون مكوك النوبا الذين رفضوا الفكرة من أساس لإعتقادهم إنها ستؤدي إلى حرمانهم من دخلهم في الغرامات كما إعتقدوا إن الحكومة تنوي ضمهم نهائياً لإدارة الكبابيش .[1]

شرق كردفان :

ضمت منطقة شرق كردفان عدداً من القبائل العربيه والنوبيه التي كانت تحت إدارة المركز في ام روابه . غير أن قبيلة الجوامعه كانت اكبر تلك القبائل ولقد تم إدخال العديد من القبائل الصغرى تحت إدارتها فتكون مايعرف بإتحاد الجوامعه كأول خطوه وقد بناء هيكل تلك الإداره على مقترحات أرمسترونق الذى رأى في جهاز الإداره الأهليه نظام يمكن إستغلاله في سماع القضايا الجنائية والمدنية الشرعية[2]

قسم إتحاد الجوامعه إلى ثمانيه اقسام ثلاثة للجوامعه في شرق كردفان . جوامعه وسط وجوامعه غرب . وضعت كلها تحت إدارة ناظر الجوامعه الشيخ أحمد عمر ثم خمسه أخرى وهي الجوامعه شمال – البزعه – الهبانيه والغديات و النوبا وأنشئت محكمة كبرى ضمت كل الفروع رئيسها الشيخ أحمد عمر ثم قامت محكمه أهليه صغرى في أم روابه خاصة بالجوامعة فقط ثم محكمتان فرعيتان لتخفيض العمل على العمل على محكمة الجوامعه الاهليه الكبرى .

كان ذلك النظام لمحاكم شرق كردفان , تأتي في قمة المحاكم محكمه الدرجه الأولى محكمة رقم (5) تليها محكمه الدرجه الثانيه محكمه رقم (15) تحت رئاسه سبع رؤساء يمثلون في الواقع نواب الرئيس وإلى جانب هذه المحاكم التي عملت وفقا لتشريع الشيوخ في مركز شرق كردفان ظل سته وعشرون عمده يمارسون سلطاتهم وفقا لتشريع الرحل عام 1922م .

رغم من أن محكمتي الجوامعه الكبرى والأهليه الصغرى وفروعها في الرهد وشركيله قد مثلتا القاعدة لتطوير الإدارة الأهلية في منطقة شرق كردفان وإستمر العمل لتشريع الشيوخ لعام 1932م عندما بدأ تطوير الجهاز الإداري[3]

وسط كردفان :

كان مركز وسط كردفان أقل مراكز المديرية تأثراً لسياسة الحكم الغير مباشر ويرجع ذلك إلى قربه من نفوذ الحكومة المركزية التي مثلها المدير في الأبيض ثم طبيعة السكان الذين هم خليط من البشر غلبت عليهم طبقة التجار إلى جانب عدد من الأجانب خاصه المصريين لذا نجد ان سياسة الحكومه إختلفت في هذا المركز عن تلك التي إنتهجتها في بقية مراكز كردفان الأخرى .

إذ مالت الحكومه في هذا المركز لسياسة التعامل مع رجال الدين ومشايخ الطرق الصوفية خاصه داخل مدينة الأبيض.[4]

لكن على الرغم من ذلك أنشأت الحكومه ثلاثة عشر محكمه موسمية في دار البديريه في المناطق المجاوره للأبيض إلى جانب محكمة البديريه الأهليه الكبرى برئاسة الشيخ حسب زاكي الدين ناظر البديريه ولقد عملت جميعاً

[1] - دار الوثائق المركزية , CIVSEC 1/37/99/p302
[2] - دار الوثائق المركزية , . CIVSEC 1/33/88/ Armstrong .proposal concerning Devolution in Eastern Kordofan district p/ 62
[3] - مرجع سابق , كمال , الإدارة الأهلية , ص77 .
[4] - دار الوثائق المركزية C . R . O CIVSEC 1 / 33 / 88 / P46

وفقاً لتشريع الشيوخ عام 1928م وقد ظل سته وعشرون عمده يمارسون سلطاتهم وقفا لتشريع الرحل العام 1922م كما أنشأ مجلس قضاة مدينة الابيض في مطلع عام 1929م بعشره أعضاء من أعيان المدينه تحت رئاسة الشيخ سليمان الزاكي ونائبه الشريف أحمد النيل ومحمد الكوفي من شيوخ الطرق الصوفية ولقد جاء تعينهم كقضاة من الدرجه الثالثه بموجب تشريع القانون الجنائي[1] .

غرب كردفان :

شهد هذا المركز قيام أربعه محاكم أهليه في المديريات عملت وفقا لتشريع الشيوخ وحاولت أن تبنى نظام الإداره الاهليه هنا على أسس إقليميه وليست قبليه خاصه في دار حمر إذ ان قبيلة الحمر التي سيطرت على المنطقه إذ أن القبيلة تكونت من عدة عناصر متباينه إنقسم الحمر إلى وحدتين إدارتين هي عساكره و دغاغيم ولكل وحده ناظر منفصل ثم إنشق فرع الفريسية من الدغاغيم .[2]

ولقد إحتفظت الحكومه طيلت الحكم غير المباشر بنظارات الحمر الثلاث غير أن هذه الإداره المزدوجه داخل قبيلة الحمر أصبحت مشكله واجهت الإداره في غرب كردفان كما إستعاد الشيوخ الرحل سلطاتهم وفقاً لتشريع الرحل عام 1922م لذا سعت الحكومة أولاً لتوحيد إدارة الحمر عندما قررت تطوير الإدارة الأهلية في المنطقة وكانت أول خطوه لذلك إختيار الشيخ منعم منصور ناظر لفرع العساكره في نهاية عام 1927م ثم عُين بعد ذلك ناظراً لعموم الحمر في 27يونيو عام 1928م بسلطات قبلية وإقليمية شملت كل المنطقه المعروفه بدار حمر . ماعدا مدينة النهود ومنطقة كاجا سروى . ثم أنشأت بعد ذلك محاكم الشيوخ الأهليه لنظار فروع الحمر الثلاثه وفقا لتشريع عام 1928م إلى جانب محكمة الحمر الأهليه الكبرى محكمه رقم (8) وأهم نتائج هذا التطور فقد العمد سلطاتهم القضائية إذا أصبح من حق المحكمة سماع الإستئنافات في القضايا التي خارج إطار المحاكم ثم أن نظار الحمر الثلاث قد فرضوا نفوذهم واختصاصاتهم المحليه بالإضافه إلى سلطاتهم الرسميه التي مارسوها على عموميات فروعهم وكانت النزاعات حول الحدود وحول أشجار الصمغ فقد عرضت على الحمر ليرفعونها إلى نظار الفروع التي أحالوها إلى ناظر العموم[3]

وشهد المركز المزيد من المحاكم غير المباشره في هذه الفتره إذ سمحت بجمع العموديات في خمسه وعشرين وحده إداريه جعل علي كل واحده منها شرتاي ومن أهم الأسباب التي جعلت الحكومه للرجوع إلى نظام الشرتاي بدلاً عن العمد إمكانية تعامل الشراتاي مع ناظر العموم ووجود التقدير والقبول التام عند المواطنين* وبدأ هذا العمل بهذا النظام منذ مطلع عام 1929م فكان هنالك سبعه شرتاي لفروع العساكره وأربعه للفريسية ومثلهم للدغاغيم وخمسه للأغراب** ثم أربعه للرحل .

---

[1] - مصدر سابق C . R . O CIVSEC 1 / 33 / 88 / P50

[2] - Handerson . Historu of the Hmar tripe / p / 36

[3] - G .R .O Kordofan 1 / 20 / 94 p85

* عرف نظام الشراتي عند الحمر منذ زمن طويل لتأثيرهم بنظم الحكم عند الفور لوجودهم لفترة طويله في دارفور قبل رجوعهم إلي كردفان .

** سيطر على مدينة النهود بعض التجار الذين جاء معظمهم من القبائل النيلية وعرفوا بالأغراب .

ISSN: 2709-5312

وحولت محاكم النظار الثلاث لتصبح فروع لمحكمه الحمر الكبرى والتي قامت على أسس إقليميه ثابته برئاسة ناظر الحمر فكان الأول منها في الجزء الشمالي من دار حمر برئاسة الشيخ محمد عبد الرحيم ناظر الفريسيه وأقيم في الجزء الجنوبي من الدار محكمة برئاسة الشيخ الطيب محمد ومقرها الإضيه أما الثالثة فقد كانت في الجزء الشرقي ناصر محمد ناظر العساكره ومقرها في خمّساس وترك الجزء الغربي من الدار حيث مقر ناظر العموم ورئيس المحكمه الكبرى في صقع الجمل ولقد أصبح رؤساء الفروع الثلاثه نواب لرئيس المحكمه الكبرى .[1]

أما محاكم الشراتي التي لم توجد إلا في هذه المنطقه من المديريه فقد أنشئت في معظم أنحاء الدار وبما أن الشرتاي مارسوا سلطاتهم وفقا لتشريع الرحل فقد تقدم مستر ميل مفتش مركز غرب كردفان بإقتراح في عام 1930م طلب فيه إستبدال سلطات الشرتاي بمحاكم صغرى تنشأ وفقا لتشريع الشيوخ وعلى أسس إقليميه وقد برر ذلك بأن المحاكم ستكون أقل عدداً وأكثر شعبيه إلا أن هذا الإقتراح لم يجد موافقة السكرتير الإداري الذي فضل محاكم الأقسام المتبعة في مركز شمال كردفان .[2]

مركز البقاره :

تكون إتحاد البقاره من قبيلة المسيريه بفرعيها زرق – وحُمر وتبعوا إداريا طيلة فترة الحكم المباشر لمركز غرب كردفان ومفتشه في النهود , رأت الحكومة إنشاء مركز منفصل للبقاره ووجود مفتش بريطاني في المجلد لتنفيذ سياسة الإداره وسط البقاره وذلك لبعد منطقتهم من النهود وإنشغال المفتش هناك بتنفيذ السياسه بمنطقة الحمر. خضع المسيريه الزرق إدارياً عام 1930م لسلطة ناظرهم الشيخ محمد دفع الله وثمانيه عمد مارسوا سلطاتهم وفقا لتشريع الرحل أما جبال المسيريه وسكانها من النوبا فقد تركوا تحت إدارة سلاطينهم .[3]

جبال النوبا :

نقلت جبال النوبا التي فصلت عن كردفان عام 1913م لتصبح مره أخرى جزء من مديرية كردفان في مطلع عام 1929م .

لم تستثنى جبال النوبا من قانون سلطات شيوخ قبائل الرحل عام 1922م وعليه فإن تطبيق هذا القانون يشمل العرب والنوبه الذين يسكنون الإقليم .

لذلك قسمت المحاكم في جبال النوبا وفقا للتباينات القبليه في المنطقه وقد جاء التقسيم على النحو التالي :

1/ نظار (عرب)

2/ عمد (عرب)

3/ مكوك (النوبا)

---

[1] - مرجع سابق , كمال , الإداره الأهلية , ص 81

[2] - C . R . O CIVSEC 1 / 34 / 94 / P73

[3] - نفس المصدر السابق p83

* نورثكوت ولد عام 1878 والتحق بخدمة حكومة السودان عام 1922 ثم عمل في مديرية كسلا 1912 – 1918م وعين مديراً علي مديرية جبال النوبه عام 1919م وغادر السودان 1928م.

4/ عمد ومكوك (مساعدين)

وهذه الحطه والتي عرضت خطط نورثكوت* أرسلها إلى السكرتير الإداري وارفق معها قائمه بأسماء العمد والمشايخ والمكوك الذين أقترح أن يوكل إليهم مسئوليات وفقا لسلطات القانون المحلي للشيوخ الرحل عام 1922م ولم يسعف الزمن نورثكوت لتنفيذ خطته حتي إستلم مذكرة من السكرتير الإداري مكمايكل توضح السياسة التي يجب إتباعها إتجاه مكوك جبال حيث قررت الحكومه تطبيق نظامين أو سلمين إداريين في منطقة جبال النوبه نظام إداري خاص بالعرب وأخر خاص بالنوبه.[1]

وبما أن النظام الإداري لاينفصل عن النظام القضائي إذا أن مدراء المديريات ومفتشي المراكز والمآمير والعمد والمشايخ قد أعطوا سلطات قضائية تسمح لهم بتسيير المحاكم وتطبيق القانون وفض النزاعات جدا وقد أرسل نورثكوت برقية حاول فيها إلغاء أسماء المشايخ والمكوك وتطبيق القانون المحلي لشيوخ الرحل على العرب فقط إلا أن الحاكم العام جون مافي وعلى الرغم من أنه تشريع مستقل بذاته إلا انه يعتبر تعديل وتحسين للقانون المحلي لشيوخ القبائل والرحل لعام 1922م وقد أعطى القانون مدراء المديريات الحق في إنشاء محاكم قرويه في كل قريه أو جمله فرعيه داخل المديريه أو المركز.[2]

هذا وقد تم تطبيق قانون المحاكم القرويه بصوره كامله في منطقة جبال النوبه حتى مطلع عام 1926م . وفقا لذلك أعطيت السلطات الشيوخ الرحل والقبائل التي تسلك حياه مشابه لحياة البداوه في الإقليم وضمن هذه القبائل (الحوازمه عبدالعال- والحوازمه الحلفا- برقد- بديريه- كنانه – أولاد حميد – فلاته – تلودي – عرب الليري –) اما النوبه فقد استثنوا بعد قدوم الحاكم العام الجديد جورج إستيورات سايميز , إذ أصدر قرار تم بموجبه إلغاء تطبيق قانون المحاكم القرويه , حتى في بعض المناطق التي يوجد بها تداخل قروي بين النوبه والعرب . وتركت السلطات لأيدي المكوك لفض منازعتهم وفق العرف والتقاليد المحلية. [3]

هذا وقد واجهت الحكومه صعوبات جمه عند تطبيق القانون المحلي لشيوخ الرحل وقانون المحاكم القرويه وتأتي الصعوبه في إنشاء محكمه مستقله لكل جماعه لذلك يقترح إنشاء محكمه عامه يعين رئيسها عن طريق إستشاره جماعيه أو عن طريق المناوبه ولذلك تقلل التعدد غير المرغوب فيه في المحاكم . . وأقر جيلان في مذكراته في مارس عام 1927م بأن الأوضاع العامة فيما يتعلق بالتحول في مديريته وهو تطبيق نظامين إداريين احدهما :-

أ) للبدو وما شابههم من القبائل العربية يطبقون القانون المحلي للشيوخ الرحل وقانون المحاكم القرويه .

ب) المجتمعات غير البدويه ويعني بها المجتمعات النوبيه المختلفه يحكمون بالسلطات التقليديه (عرفيه) والتي إعترف بها الحاكم العام .

هذا وقد كان الشكل العام لألية النظام القضائي بالأقاليم تتخلص فيما يأتي :-

[1] - N.R . O CIVSEC 66 / 10 / 92 from Secretary to private Secretary 7 / 6 / 1926

[2] - مصدر سابق , القطب محمد القطب , ص27.

[3] - N . R . O CIVSEC 66 / 10 / 92 Telegram form north cot tocs1 / 3 / 1923

ISSN: 2709-5312

1) تخضع سلطة القانون المحلي لمشايخ الرحل ومجالس النظار والتي تتكون من الناظر وأعضاء مجلسه ومجالس العمد التي منحت سلطه فرض غرامه أقصاها خمسه جنيهات بينما أعطيت مجالس النظار سلطه فرض غرامه أقصاها عشره جنيهات .

2) تخضع السلطه التقليديه (السيادة العرفيه) مجالس المكوك والتي تتساوى سلطاتها مع سلطات مجالس النظار العرب ومجالس المكوك من الدرجه الثانيه والتي تتساوى سلطاتها مع سلطات مجالس العمد [1]

بعد صدور سلطات القانون المحلي للمشايخ لعام 1927م أمر مدير مديرية جبال النوبه مفتشي المراكز في تلودي – الدلنج – رشاد – كادوقلي يأمرهم فيه بتطبيق القانون وتبعا لذلك أصبح الشكل الجديد للإداره في الجبال يقضي بإنشاء ثلاثه أنواع من المحاكم في المديريه بإعتبارها أفضل تسويه لتغطية الاختلاطات التي بين العرب والنوبه وبين الرحل والمجتمعات المستقره وهي :

1) محاكم المديريه : تتكون من رئيس ومابين ثلاثه إلى أربعه من الأعضاء وسلطاتها الجنائية لا تتعدى الحكم بسنتين سجن أو خمسين جنيه غرامه أو الإثنين معا . ولا تنظر في القضايا من اختصاص المحاكم القبيليه الجزئيه . كما منحت سلطات الفصل في القضايا المدنية التي لا تزيد قيمه الغرامة عن مائة جنيه على أن تفصل بإرجاع القيمه وغرامه أقصاها خمسه جنيهات ويتقاضى الرئيس راتباً ومعظم الأعضاء رؤساء أو شيوخ المحاكم الدنيا لا يتقاضون أي راتب وغالبية مجموعة مبالغ الغرامات يوزع كحصص للأعضاء أما الكتبة الدنيا يخدمون المحكمه فتدفع لهم رواتب.

هذا وقد قام مدير المديريه بإنشاء محكمتين إحداهما في مقاطعة رشاد وتشمل نظاره أولا حميد والحوازمه الحلفاء ومك تقلي على أن مسألة رئاسة هذه المحكمة كانت واحده وهي من المسائل التي أقلقت مستر جيلان خوفاً من سلوك العرب في حالة إختيار مك تقلي وفعلاً تم إختيار المك آدم قيلي رئيساً للمحكمة وكانت محكمة ناجحة والمحكمة الأخرى في كادوقلي تشمل الرواوقه وقبيلة كادوقلي وبعض القبائل النوبيه الأخرى وكانت تحت رئاسة الشيخ حامد اللكه شيخ قبيلة الرواوقه وأختير محمد رحال زعيم قبيلة كادوقلي نائب عنه في حالة غيابه , إضافه لهاتين المحكمتين أنشأت محكمه إبتدائيه للحوازمه عبدالعال[2]

المحاكم القبليه :

السلطات القضائيه للمحاكم القبيله لم تكن تشمل القضايا التي يمكن النظر إليها في المحاكم الجزئيه . وتتكون من رئيس ومابين ثلاثه إلى أربعه من الاعضاء وسلطاتها الجنائيه هي الحكم بثلاثه شهور سجن أو عشره قروش غرامه أو الإثنين معا . وأيضا الفصل في القضايا المدنيه التي لاتزيد قيمتها عن خمسين قرش على ان تفصل بإرجاع القيمه وغرامه أقصاها ثلاثه قروش هذا وقد قصر لهذه المحاكم القبليه أن تآخذ مكان النظارات ومجالس المكوك من الدرجه

[1] L.R.O CIVSEC 1 / 40 / 106 Gillan personal note . office Elobid -
[2] L.R.O CIVSEC 1 / 40 / 106 Gillan personal on Devolution with particular reference to shayhs -

الاولى مع سلطات إضافيه تصل إلى السجن لمدة ثلاثه أشهر وقد قصد بها إرجاع هيبة المحكمه وتمكينها من التعامل مع المواطنين الذين لايدفعون الغرامات وتبعا لذلك أصبحت هذه النظارات ومجالس المكوك الاتيه محاكم قبليه :

القبيله أو المنطقه	الرئيس
حوازمه عبدالعال	الناظر حامد سوسا
حوازمه رواقه	الناظر حامد اللكه
نوبه كادوقلي	المك محمد رحال
عرب الليري	الوكيل شارف عثمان
حوازمة حلفا	الناظر النور حته
أولاد حيمد	الناظر راضي كمبال
تقلي	المك آدم قيلي

المحاكم الجزئيه :

هي التي فيها الشيخ لوحده ولكن يساعده عدد من الأعضاء مابين ثلاثه إلى أربعه من الأجاويد سلطاتها هي الغرامه خمسه قروش يمكنها النظر في القضايا أو الدعاوي المدنيه التي لاتتجاوز الغرامه فيها العشرين قرشا هذه السلطات ليست متشابهة في كل المحاكم ولكن قد تختلف من شيخ لأخر . والمحاكم الجزئيه أسست لتحل محل العمد ومجالس صغار المكوك وقد أسست منها واحد وستين محكمه من مختلف الدرجات والفئات ونتيجه لنقل القضايا الصغيره إلى المحاكم الجزئيه هذه أصبحت وظائف المأمير كقضاه غير مهمه في جبال النوبه فتم إستبدالهم بقوه جديده هي قوة البوليس الأهلي بقوة عشرين رجلا براتب واحد جنيها شهريا وعشره نواب براتب خمسين قرشا لاحظ الفرق في الراتب لتعميق المزيد من الخلافات بين العرب والنوبه وممارسة سياسة فرق تسد حتى يتثنى لها تنفيذ برامجها .[1]

المحاكم الشرعيه وسياسة التحول الإداري:

المحاكم الشرعيه والتي كانت قد توقفت من قبل لمدة عامين نتيجه لتقاسم سلطاتها مع سلطات المحاكم المدنيه عادت للعمل مره أخرى . مع تحديد حدود كل محكمه لمنع التداخل في السلطات وتبعاً لذلك تقرر حالما كانت المحكمتين تخضعان لسلطات محاكم الشيوخ في هذه الحاله لاتحول القضايا والتي من سلطات المحاكم المدنيه إلى المحكمه الشرعيه وهي التي بها محاكم مدنيه لايسمح لها بالنظر في قضايا المحكمة الشرعية ولا يتوقع منها حتى أن تاخرصلاحيات في القضايا الشرعيه .

بالنسبه للمحاكم الشرعيه وسياسة التحول الإداري نحو السلطات الهليه والمحليه فإن الوضع يختلف في جبال النوبه عن بقية أنحاء السودان حيث كانت هذه المحاكم تمارس وظائفها وسلطاتها بشكل كبير . خاصه في الماطق الحضريه

[1] - يسريه موسى أحمد , رسالة ماجستير , جامعة الخرطوم ، تاريخ الإداره البريطانية في جبال النوبه , ص58

حيث تقل الروابط القبليه وتكاد تتقدم سلطة النظار ومساعديهم . عكس المناطق الرعويه أو مناطق الرحل حيث يعتمد الناس أكثر على محاكم القرى وسلطات المقاطعه .

أرسل هارولد مكمايكل الذي كان يشغل منصب السكرتير الإداري مذكره لمدير مديرية جبال النوبه نورتكوت في العشرين من أبريل 1927م يلفت فيها إنتباهه إلى المشكلات القضائيه العصبيه في بعض مقاطعات جبال النوبه وتتلخص هذه المشكله في أن المحاكم الشرعيه في رشاد , حيث وجد أن بعض النوبه يقتضون الدين الإسلامي مع الإحتفاظ بعاداتهم الوثنيه لذلك نجد أن القضاه في هذا المركز يقتضون في خلافه مع الأهالي وفقا لقوانين الشريعه الإسلاميه وفقا لهذا إقترح السكرتير الإداري القاضي المحاكم الشرعيه في بعض المراكز وتقليص سلطاتها وعلى سلطات الاقاليم الحق في تقرير الوسيلة المناسبة لتطبيق[1]

هذا وقد أيد جيلان الذي كان يشغل نائب مدير مديرية الجبال رأي السكرتير الإداري واوضح أن النوبه عامه لم يكونوا جادين في الذهاب إلى المراكز الرئيسيه للمقاطعه لرفع شكواهم لذا نجدهم يميلون إلى تسوية خلافاتهم بنجاح بعيدا عن تعقيدات المراكز ومن هنا نجد أن جيلان إقترح إلغاء المحاكم الشرعيه من دون إستثناء على ان يتم تعيين أشخاص ذوي معرفه بقوانين الشريعة الإسلامية للعمل في المحاكم الشرعيه بمناطق المسلمين كما أوكل إليهم مهام المأزون (مسجل الزيجات) مع تعيين مساعدين لهم في المراكز الرئيسيه في الإقليم[2]

على الرغم من ان هذا البديل الذي جاء به جيلان بالنسبه للمحاكم الشرعيه يعتبر بديلاً عملياً أكثر إرضاءا بالنسبه للأفراد الذين لا يرغبون في الذهاب إلى مراكز المديريه الرئيسي إلا أن وجود هذه المحاكم الشرعيه كان له دور وأهميه أخرى غير مرضيه بالنسبه للحكومه التي عملت جاهده لإستئصالها حيث كان الأثر أكبر في عملية إستعراض وإنتشار الإسلام في منطقة جبال النوبه لذلك رأت أن وجود المحاكم الشرعيه إلى جانب المراكز الإسلاميه الأخرى كالمساجد والخلاوي من دون شك سيلعب دوراً في دعم الإسلام وقد شدد جيلان على إلغاء محكمة كادوقلي الشرعيه حيث هدف من ذلك تحقيق غرضين أولهما إنهاء مركزية المحاكم الشرعية ونقل سلطاتها إلى المحاكم الأهليه تماشيا مع سياسة الإنتقال .

وثانيهما تفادي لنشاط المحاكم الشرعيه التي كانت من أهم عوامل إنتشار الإسلام والدعوه في المراكز الوثنيه .

هذا وقد أبدى السكرتير الإداري الذي وافق على مقترحات جيلان تخوفه من الصعوبات التي ستترتب على إلغاء تلك المحاكم إلا أنه أكد علي خطورة الإحتفاظ بهذه المحاكم والتي ساهمت في إدخال النوبه المسحيين في الإسلام لذا فقد ترك الأمر لمدير الجبال لتنفيذ ذلك مع كثير من التحفظ والحذر[3]

1 - N.R.O Gives 1 / 40 / 106 from Givil Secretary to Governor of Kordofan 20/ feb / 1927
2 - M.R.O. CIVSEC 1 / 40 / 106 Gillan personal note opcit .
3 - M.R.O. CIVSEC 1 / 40 / 106 Givil secretary to Governor Nuba.M.20/ 1927 .

المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

المحور الثالث

سياسة الحكم المحلي في كردفان 1937م – 1951م

تعريف الحكم المحلي اصطلاحاً الحكم المحلي يشير إلى نوعين من الحكومات هما :

1) حكم الدوله المحلي وهو حكم كل أجزاء الدوله بواسطة وكالات محليه أي وحدات محليه تنشأ بواسطة الحكومه المركزيه وتكون فقط مسؤوله عنها .

الحكم الذاتي :

وهو الحكم بواسطة هيئات منتخبه . وبالرغم من أن هذه الهيئات خاضعه لإشراف الحكومه القوميه إلا أنها تتمتع بسلطات وصلاحيات خولت لها بواسطة القانون وضمنت في أوامر تأسيسها

العوامل التي أدت إلى التحول عن نظام الحكم غير المباشر كثيره ومتعدده غير أنه لابد من التركيز على أهم عاملين من هذه العوامل . وهي العامل الأول يقترن بالشعور الوطني المتزايد والذي كان ينمو يوما بعد يوم تحت قيادة مؤتمر الخرجين عام 1938م . وتحت الإلحاح المستمر لضرورة التغيير مع الكفاح لنيل الإستقلال . فإن المطالبه بإشتراك السودانين في إدارة شئون البلاد علي المستويين القومي والمحلي .

وبما أن نظام الإداره الأهليه كان نظام غير مرغوب فيه بالنسبه للمواطنين الذين صاروا احسن تنظيما فقد أصبح هدفهم النيل من المؤسسات الإستعماريه إن الطبقه المتعلمين من السوادنين كانت تنظر إلى إلى الإداره القبليه بإحتقار بالمقابل ظهرت الأفكار والأراء المتحرره التي تنادي بإيجاد نظام بديل هو الحكم المحلي . والذي يمثل في نظر المتعلمين الأساس الحقيقي لنظام ديمقراطي سليم وأسلوب إداري يمهد للمشاركه الشعبيه في إدارة الشئون المحليه .

العامل الثاني هو فشل الإداره الأهليه نفسها في أن تكون نظاماً مرنا يلائم تطلعات المواطنين السياسيه والإقتصاديه والإجتماعيه وعلى الرغم من ضآلة التقدم الذي وحدث في مجالات الإقتصاد والتعليم إلا أن هذا التقدم كان كافيا لفرض ضغوط خطيره على نظام الإداره الأهليه في الحريه الفرديه والحركه الإجتماعيه ونمو القرى والمدن الريفيه الصغيره وإنتشار الافكار الحديثة بالنسبة للحكم الدمقراطي كل ذلك كان إلي حد كبير نتيجة للحركه الوطنيه المصريه والصحافه هذا بدوره أدى لتحرك المواطنين خارج نطاق القبليه الضيق ونتج عن ذلك التحلل مع الإرتباط القبلي ومن ثم ظاهره اللاقبليه (Detribalization) ولقد أضعف هذا إلى حد كبير الهيمنه القبليه وسطوتها [1]

وقد تم التفكير في اعادة التدابير منذ عام 1934م خلال فترة السير جورج سايمز حيث أعلن بصفه رسمية بدلا عن الإداره الأهليه لابد من من تبني نظام (الحكم المحلي) للمحافظه على الأمن العام والنظام ولتقديم الخدمات الإجتماعيه وتدريب السوادنين على في الحكم ولإمتصاص الشعارات الوطنيه بل ولتحويل الحماس الوطني نحو خدمة وأغراض البناء , فإذا أخذنا في الإعتبار أهداف السياسه الجديده يمكننا أن نلاحظ أن النظام المقترح للحكم المحلي والذي تبنته الإداره البريطانيه في السودان كان نتيجه لأربعه متغيرات رئيسيه وهي :-

[1] - المركزية واللامركزية ص 71 - 72

ISSN: 2709-5312

1) التهديد المباشر للإستقرار السياسي والإداره الإستعماريه القائم نظامها على الرقابه المركزيه .

2) توظيف الحكم المحلي كأداة للتحكم وإمتصاص التطلعات الوطنيه للحكم الذاتي

3) وجود عناصر في المجتمع بإستطاعتها تحديد دور الحكم الذاتي المحلي في الحدود التي ترسمها لها السلطات المركزية .

4) وطاة ضغوط القوى الوطنيه بالداخل والضغوط من الخارج.

فلقد صدرت ثلاثه قوانين في عام 1937م للحكومه المحليه إحداهما للبلديات والثاني للمدن والثالث للأرياف . وقد نص قانون البلديات وقانون المدن إلى تخويل سلطات مديري المديريات في جانب من التشريعات ذات الطابع المحلي لهيئة من الأشخاص . أما قانون المناطق الريفية فقد كان أوسع مجالاً قد سمح بأن يخول الحاكم العام ما يري الحاكم العام من سلطات وواجبات لهيئة من الأشخاص .

وهكذا نشأت سلطات محليه قانونيه ذات صلاحيات وإصلاحات وإختصاصات مفوضه لها مباشره من الحاكم في المدن والأرياف المؤهله لتحمل مثل هذه المسؤليات وفي عام 1945م تم تأسيس ثلاث بلديات (Municipalities) وأربعة من مراكز المدن (Townships) مع عدد من مجالس الأرياف وقد إحتفظ مفتشو المراكز بمهام الإشراف والرقابه وتقديم النصح لوحدات الحكم الجديد[1].

وفي كردفان كان موقف مستر نيو بولد مدير المديريه الرفض التام لهذا التشريع عند صدوره في عام 1937م وعلى الرغم من أنه لم ينكر أهمية وجود تشريع شامل للإداره الأهليه إلا أنه لم يرى في التشريع الفائده الكافيه لتطوير الإداره في مديرياته وذكر أن القسم الخاص بإنشاء المحاكم القبليه ولايمكن تطبيق القسمين الثاني والثالث لانه سيؤدي إلى قلب التسويات القبليه التي أنشئت في كردفان رأسا على عقب خاصه من ناحية منح السلطات و الإجراءات ومضى نيوبلد موضحا أن تشريع المحاكم الأهليه لعام 1932م هو التشريع الأمثل في مجال تطبيق الإداره الأهليه في كردفان وإستطرد قائلا أن المديريه شهدت وحدات كبرى بدمج القبائل مع أخرى أنشئت لها إداره تطورات لتصبح إداره إقليميه أكثر من كونها قبليه[2]

أوضح نيوبولد أن الإداره البريطانيه لم تجد نفسها في حاجه فقط لتعاطف الموظفين البريطانين داخل المديريه مع هذا النوع من الإداره بل شعرت بضرورة وجود موظفين سودانين لدفع تلك السياسه والعمل ونادى بضرورة تزويب الفوارق بين المدنيه والريف وبين المتعلمين وغير المتعلمين وذلك بإحضار موظفين حلقيين كزراعيين وأطباء لتوثيق الصله بينهم وبين زعماء الإداره الأهليه ثم عن طريق إنتداب بعض موظفي الحكومه المركزيه للعمل في سلك الإداره الأهليه واوصى بتوسيع قاعده التعليم الأولي كما حذر من تقسيم الإداره إلى قسمين بين زعماء العشائر في وحداتهم الإداريه ثم قسم الأفنديه داخل المديريه والمصالح الحكوميه ولقد حاول نيو بولد تطبيق كل ذلك في مديريته كخطوه بنقل المديريه

[1] - د . شيخ الدين عدن , الحكم المحلي خلال قرن , عرض تحليلي لتجربة السودان , 1899 – 1956م , بدون , ص 75 – 78 .
[2] - C.R.O. Kordofan 1 / 1 / 1 Report by Newbold on Native .Administration of Kordofan p178

ISSN: 2709-5312

إلى ظل الحكم المحلي , وكانت أول خطوه نحو تطبيق تشريع قانون الحكم المحلي في السودان تلك التي تمت في كردفان عام 1942م عندما أنشأ مجلس بلدية مدينة الأبيض وفقا لتشريع قانون البلديات الصادر عام 1937م ثم تلي ذلك في عام 1947م قيام أول مجلس ريفي للحكم المحلي في كردفان بإنشاء مجلس ريفي الجوامعه في شرق كردفان وفقا لتشريع قانون الحكم المحلي للمناطق الريفيه وكانت تلك هي أول خطوه فعليه لتطبيق سياسة الحكم المحلي في كردفان.[1]

تقرير مرشال 1951م :

بنهاية عام 1948م وبازدياد الضغوط السياسية للإستقلال رأت السلطات الإستعماريه إنه من المحكمة استدعى أحد خبراء الحكم المحلي للنصح والمشورة حول مستقبل سياسة الحكم المحلي في السودان فوقع الإختيار على الدكتور مارشال وذلك ليقوم بإجراء البحث اللازم ورفع تقرير عن سياسة وممارسة حكومة السودان للحكم المحلي ووضع توصيات بشأن هذا الموضوع .

تقدم مارشال بتقريره بعد دراسة وافيه ودقيقه لقضايا تطوير نظام الحكم في السودان ولقد حدد التقرير المبادئ الأساسية لتأسيس وأداء الحكم المحلي في البلاد وجاءت توصياته في جوانب محدده مثل هيكل الحكم المحلي ووضع الإداره الأهليه فيه , إنشاء مجالس الحكم المحلي ومالية الحكم وسلطات وواجبات الحكم المحلي على النحو التالي:

1) الحاجه للامركزية لتقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي .
2) الحاجه لتنمية الشعور بالمسؤولية السياسية والإدارية من خلال ممارستها في أجهزة الحكم المحلي .
3) إستحالة إيجاد تنظيم منفصل قائم بذاته لكل وحده فنيه على المستوى المحلي .

بعد موافقة الجمعية التشريعية في نوفمبر عام 1949م على توصيات مارشال تم إلغاء قانون تشريع الحكم المحلي لعام 1937م وإستبداله بتشريع قانون المحاكم المحلية لعام 1951م والذي قامت عليه الحكومة المحلية في السودان .

ونقلت مديرية كردفان نهائيا للعمل وفقا لهذا التشريع في عام 1951م فحولت معظم محاكم المديرية الأهلية إلى المحاكم المحلية كما حولت جميع الوحدات الإدارية إلى مجالس ريفيه بينما حولت محاكم المدن إلى مجالس البلديات .

هذا الشكل يوضح :

الهيكل التنظيمي بعلاقة أجهزة الحكم المحلي بالحكومة المركزية تحت قانون الحكم المحلي لعام 1951م – 1956م [2]

[1] - C.R.O. Kordofan 1 / 30 / 100 Report by Newbold on Native .Administration of Kordofan Province 1938 p300

[2] - مصدر سابق , شيخ الدين عدن , الحكم المحلي خلال قرن , ص 98

سلطات وواجبات المجلس :

سلطات وواجبات أي مجلس يشكل بموجب قانون عام 1951م هي تقديم النصح للمدير والإشراف والتنسيق وخلاف ذلك . ممارسة أي سلطه أو واجب يمنح للمدير بموجب تشريع الحكومة المحلية ويفوض المجلس تحت مواد الفصل السابع من هذا الأمر في أي شأن .

يجوز للحاكم العام بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان تفويض مدير الإدارة أي مجلس يكون في مديرية تحت مواد الحكم المحلي أو أي سلطات تمنح له من وقت لأخر تحت قانون الحكم المحلي .

يجوز للحاكم العام في مجلسه بأمر نشر في الجريدة الرسمي للحكومة إعلان أي قانون أو جزء من القانون يشكل جزءا من قانون الحكم المحلي لأغراض هذا الأمر . في ماعدا أو دون إستثناء صريح لأي أمر صادر يشمل أي لائحة أو أمر بمقتضى نصوص القانون أو جزء منه الذي يتعلق بالموضوع . [1]

إنشاء مجالس المديريات :

يحق للحاكم العام قانوناً بأمر نشر في الجريدة الرسمية لحكومة السودان إنشاء مجلس داخل أي مديريه والذي يمارس السلطة والواجبات التي ربما تمنح له من وقت لأخر تحت وتبعا لهذا القانون .

وأن يدخل في هذا الأمر لوائح تتماشى مع مواد هذا القانون والتحكم في الطريقة التي تنفذ بها السلطات والواجبات الممنوحة لهذا المجلس من وقت لأخر وأن يضع الطريقة التي سيتبعها المجلس في مداولاته وأن يضع أي مواد أخرى عارضه أو ملحقه تبدو مهمه له أو ملائمه للتنفيذ الأمثل لأغراض هذا القانون .

مجالس مديرية كردفان :

تم إنشاء عدد من المجالس في كردفان بموجب قانون الحكم المحلي وهي :

1) مجلس مدينة الأبيض .
2) مجلس مدينة النهود
3) مجلس ريفي منطقة شرق كردفان
4) مجلس ريفي منطقة تقلي
5) مجلس ريفي حمر الذي يعتبر من المجالس المحلية الكبيرة في السودان من حيث كثافة السكان والمساحة ويضم المجلس ثلاث مناطق إداريه هي قسم الشمال في (أم بل) المنطقة الجنوبية وقسم الأضيه والمنطقة الشرقية قسم منطقة أبوزبد [2]
6) مجلس منطقة المسيريه

[1] - الوثائق البريطانية عن السودان , 1940 – 1956 , المجلد الأول , تحرير محمود صالح عثمان , ص 18 – 19 , اصدار حاكم عام السودان في مجلسه 26 أغسطس 1943م .

[2] - إرشيف مالية كردفان الأبيض , مذكره عن تصفية الإداره المحلية منطقة دار حامد , ص 117.

ISSN: 2709-5312

7) مجلس منطقة دار حامد : الذي كان مقره قرية أم سعدون وعند صدور الحكم المحلي وبموجب أمر تأسيسه بموجب المادة (5) تحولت رئاسته إلى مدينة بارا سنة 1953م ويضم مجلس مدينة بارا – ريفي بارا – مجلس جريجخ – مجلس ريفي أم قرفه – ومجلس ريفي أم سيالا – ومجلس طيبه – مجلس أم كريدم – ومجلس ريفي المذروب [1]

8) مجلس دار المسيريه

9) مجلس البديرية .

10) مجلس الكبابيش .

11) مجلس النوبه نمق

12) النوبه وسط – النوبه شمال – مجلس الكواليب – النوبه أجنك

السلطات التي خولها المدير لمجلس الأبيض :

لقد خول المدير للمجلس سلطة إصدار أوامر محليه بموجب الفقرات من (1) – (5) شامله وهي الأوامر الخاصة بالأقفال الوقتي أو الدائم للطرق و الميادين العامه ونظافتها وإستعمالها وحماية الأشجار والنباتات وسن نظم لحماية الحيوانات

كما خولت له سلطة إصدار أومر بموجب الفقره (7) والفقره (10) بتقرير مراقبة البيع وتحتيم وجود الضمانين ومراقبة الأسواق والموازين العامه . وتوفير الصحه العامه بمراقبة الطعام والشراب المعروض للبيع منع تلوث البيئه وذلك بمحاربة الناموس ومنع تلوث أماكن المياه .

وقد خول المدير أيضا لذلك المجلس سلطاته بموجب اللائحه الأساسيه للحكومه المحلية للمدن 1938م بما في ذلك سلطة أصدار الأوامر المحليه . يستثني منها المواد (7) – (10) شامله وهي خاصه بتخطيط المدن والماده (69) التي تعطي المدير إصدار أمر للمواطنين في داخل حدود مدينتة للمساعده في حالة الطوارئ الماده(109) الخاصه بتعيين أسواق خصوصيه على أرض الحكومه . والماده 147 التي تنص على عدم تخزين البضائع . والماده 135 بمراقبة ما يعرض في الأماكن العامه من رويات وأغاني هذه الماده الهدف منها مراقبة السياسين الذين يدعوا للحركه الوطنيه من خلال الرويات والأغاني الوطنيه الهادفه[2]

نرى من هذا أن المدير حول كل سلطاته أو جلها لمجلس مدينة الأبيض فيما يختص بإدارة المدينة ولم يحتفظ إلا بسلطات تنظم المدينه ومراقبة المباني فيها ومن ناحية أخرى المحافظه على الأمن العام والإشراف على الإجتماعات العامه والتجمهر والمنتديات وهي سلطات واضحه إذا أستعملت محكما أدت إلى خير النتائج .

وهكذا خرجت كردفان من الطور الذي قامت فيه الإداره الأهليه بعيدا عن نفوذ المركز المباشر إلى طور جديد عملت فيه في إطار الحكم المحلي الذي سيطر عليه المركز إشرافا ومراقبه وإداره فنجد معظم المجالس الريفيه أو البلديه أن رئيس المجلس كان مفتش المراكز

[1] - إرشيف مالية كردفان , كتيب تعريفي عن مجلس منطقة بارا , بدون , ص 1 – 3 .
[2] - مرجع سابق , شيخ الدين عدن , الحكم المحلي , ص 91 - 92

ISSN: 2709-5312

ونلخص من كل ذلك بأن الإدارة البريطانية في السودان قد إستطاعت أن تستفيد من النظام القبلي والجغرافي لكردفان فأنشأت جهاز الإدارة الأهلية وعملت على تطويره تدريجيا إلى ان أصبح الأساس الذي قامت عليه سياسة الحكم المحلي في المديرية .

ولهذا النظام أثاره السياسية والاجتماعية على المديرية والتي سنتطرق لها بالتفصيل في المحور القادم.

المحور الرابع
الأثر السياسي والإجتماعي

الأثر السياسي :

أصبحت كردفان أرض تجريب لإثبات صحة السياسات الإنجليزية وشكلت خبرات وتجارب المسئوليين فيها الذاكرة المؤسسية والنقاط المرجعية التي يقاس علي ضوئها مدي فعالية وكفاءة السياسات التي إتبعها الحكم الثنائي.[1]

وفي هذا السياق كان ميلاد سياسة الحكم غير المباشر في جو تشوبه المخاوف من الحركة الوطنية المصرية ومن قيام حركة وطنية سودانية ومن حراك مهدوي حديث، لذا كان جوهر هذه السياسة إحياء السلطة القبلية وتقويتها والبناء عليها للتمكن الحكومة من الإستغناء من المصريين والمتعلمين السودانيين والمهدويين وإستثمار مناوئيهم وإمدادهم بوسائل محاربتهم.[2]

هذا وقد إستهدفت السياسية البريطانية خلال العشرين سنة الأولي من الحكم الثنائي في السودان السعي وراء التعاون والتحالف مع الأعيان المحليين في المناطق الحضرية وزعماء القبائل في المناطق الريفية وكانت الإدارة البريطانية حريصة على تمسك المواطنين بالنظام القبلي والإعتراف به رسمياً بل إشترطت كتابة اسم القبيلة في سجلات المحاكم والعرائض ودفاتر المواليد وكانت تعتبر هذه الأوراق باطلة إن لم تكتب فيها اسم القبيلة[3]

رياح التغيير السياسي :-

هناك عوامل جعلت بريطانيا تغيير من سياستها وتنتهج سياسة جديدة تعتمد على التعاون مع المثقفين لبناء دولة حديثة وهي :-

- نضج الحركة الوطنية المتمثل في ثورة 1924م ومؤتمر الخريجين.
- بدايات الحرب العالمين الثانية 1938م.
- قيام الجمعية التشريعية.

[1] - دار الوثائق المركزية / ملف كردفان / الأبيض 1/1/42 ص25
[2] - أندري ستيانسن ومايكل كيفان، غزو كردفان ، ط1 ، القاهرة 2003م،ص97.
[3] - كمال أبو بكر الإدارة الأهلية في كردفان 1899-1956 ، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم ،1980م، ص170.

ISSN: 2709-5312

- كانت منطقة جبال النوبة جزءاً من مديرية كردفان منذ بداية الحكم الثنائي ولكن تم فصلها عن المديرية عام 1913م لتطبيق سياسة المناطق المقفولة عام 1922م وتحتفظ بالنوبة بعيداً عن النفوذ العربي الإسلامي.

من خلال دراسة السياسة البريطانية نلخص أثرها في : أن الأحوال السياسية بين الإدارة البريطانيا والمواطنين في كردفان كانت متذبذبة وسياسة المستعمرين كانت بين التسلط والعطف على الاهالي من وقت لأخر أما المواطنين أيضاً فكانوا يميلون للسكينة والرضاء تارة وتارة اخرى للسخط والتزمر وهكذا كانت أرائهم كانت تتفرق بين الزعماء القبليين وبين الطبقة المثقفة.

ونتيجة للسياسات التي إتبعتها بريطانيا في جبال النوبة بدأت الإنتفاضة ضد الحكم البريطاني.

الأثر الإجتماعي

سقطت دولة المهدية وعقبها الحكم الثنائي الذي عمد على إبطال تشريع المهدي وفرض ثقافات سياسية جديدة بعيدة عن الإسلام وبناء نظم قبلية لمواجهة غذو الحضارة العربية الإسلامية وأصبح الهم الشاغل للسياسة البريطانية بناء أمة سودانية بل جنسيات محلية مختلفة حتى يتم عزل المجتمعات الريقية من القومية.[1]

وكان أساس الإستراتيجية البريطانية هو تخويل الصلاحيات للقادة القبليين على الأفراد في المناطق الريفية وبالتالي هم تحت طائلة السلطات القانونية للقادة القبليين وخول لهؤلاء القادة مسؤليات في الإدارة والنظام العام وتحصيل الضرائب حتي يتفرق البريطانيين لتوطيد مؤسسات الدولة.

وكانت تشجع بريطانيا على تطوير المؤسسة القبلية من خلال دمج العشائر حتى إستطاعت أن تكون من عشائر كردفان حوالي إثني عشر مجمعاً قبلياً، لذا نرى أن التطورات السياسية على الصعيد القومي خلق قوة جديدة لتحديد الهوية فوق المستوى المحلي بل كانت في واقع الأمر مؤثرة في قواعد السياسات المحلية ولكن إلي أي مدى سوف تقبل المجموعات المحلية هيمنة الثقافة الغربية أو عملية تحول إلي اسلوب حياة جديدة وتكون النتيجة النهائية لهذه الثقافة إسقاط الخصوصيات الثقافية في المجتمعات المحلية التي كانت تعزز تبايناً ثقافياً تستطيع به أن تحافظ على هويتها[2]

الأثر الإجتماعي على سكان جنوب كردفان :

بيد أن خلق قومية نوبية كان أكثر صعوبة بين النوبة الذين فعاشوا تحت الإحتكاك العربي، ولكن نتج عن سياسة بريطانيا نحو النوبة إنشقاق المجتمع النوبي الذي بدأ ظهوره في الحقل السياسي بعد الإستقلال مباشرة، إن حقيقة الأمر هنالك عوامل بدأت تعمل في تصاعد توحيد التفكير السياسي للنوبة وهي توسع الحلقة السياسية أبان مقاومة الإستعمار وإحتكاكها بالقبائل العرقية القومية والزيارات المتكررة لوفود الأحزاب السياسية لمناطق الجبال، كانت لها دور في تهيئة

[1] - نعمات محمد خير خوجلي الإقتصادية في السودان أبان الحكم الثنائي 1899-1936م ، رسالة دكتوراة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، ص164.
[2] - طلال أسد ، الدراسات الرائدة في مطاوعة وسيولة حدود ومضمون الهوية الإثنية والقبلية في علاقتها بالدولة طبعة 1970م،ص23.

الجماهير وتوعيتها سياسياً خاصة بعد تكوين إتحاد عام لجبال النوبة الذي أصبح وعاء سياسي يحمل مسؤلية إعادة حقوقهم التي فقدوها ببسبب السياسة البريطانية وفشل الحكومات الوطنية في تحقيقها.[1]

نتائج وتوصيات البحث

الحمد لله رب العالمين الصلاة والسلام على أشرف المرسلين بعونه تعالى تم البحث حسب الخطة الموضوعة، أختتم بحثي هذا بالتطرق لأهم الإستنتاجات والتوصيات والخلاصة التي توصلت إليها من خلال البحث.

قامت السياسة البريطانية في السودان على جذب أنظار السودانيين إليها وتحولهم عن المصريين ولجأوا إلي التودد لأهل السودان بقصد كثب ثقتهم.

إن سياسة بريطانيا الحكيمة لإعادة إستقرار وتوطين قبائل كردفان وقمع تجارة الرقيق في جنوب كردفان طبع في أذهان السكان أن إستقرار الحياة إقترن بالحكم الثنائي.

هناك العديد من المظاهر الهامة في كردفان لسياسات الحكومة التي لم تكن واقعية من حيث تطبيقها وأول ما يلفت النظر إليها هو المبالغة في المحافظة على النظم القديمة والسلطات التقليدية حيث أخطأت الحكومة في الإعتماد الكلي على الإدارة الأهلية مع إقصاء أي عنصر أخر وكأنها تعيد تأسيس بنية المجتمع القبلي الذي كان موجود أيام ما قبل المهدية وهدفت الحكومة من ذلك دعم سلطاتها من خلال مقدرة الزعماء للسيطرة على قبائلهم وحتى لا تستطيع الزعامة القبلية المستقلة أن تقف ندً للحكومة المركزية

من سلبيات الحكم غير المباشر أنه لا تتوفر فيه اللامركزية في الواقع لأن الموظف البريطاني في الغالب يسيطر على رجال الحكم الأهلي ويملي عليهم رغباته لتنفيذها.

ترأس زعماء القبائل المحاكم الأهلية إلا أن الحكومة سلبتهم حق الترشيح للبرلمان عندما قررت فصل السلطات القضائية عن التنفيذية.

عندما أصدرت الحكومة قانون الحكم المحلي عام 1937م إختلف هذا القانون عن سابقه، فالسلطة التشريعية والتنفيذية موكلة إلي إدارات محلية وظهرت سلبيات هذا القانون، فإن السلطة المحلية تُعيين ولا تنتخب وبذلك يتم تعيين أشخاص لا تتوفر فيهم رغبات المحكومين ولا الخبرة والتدريب المطلوب لرفع مستوى الحكم.

أسوء السياسات التي قامت بها الحكومة هي إصدار قانون المناطق المقفولة عام 1922م الذي يشمل منطقة جنوب كردفان والسماح للجمعيات التبشيرية لنشر المسيحية فيه.

إضطرت الحكومة لإصلاح مسار سياستها للتعاون مع المثقفين لكسب تأيدهم عند إندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية لنضج الحركة الوطنية.

أهم ما يلفت النظر أن السودان لن يجني من الإنجليز فوائد بقدر ما فقد ترابطه لأن سياسته لم تتجه لإنشاء نظمة قومية بل إتجهت إلي الإعتراف بأنظمة قبلية.

[1] - كمال محمد جاه الله ، الوضع اللغوى فى جبال النوبة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، الخرطوم ، ط2005، ص118.

ISSN: 2709-5312

الإدارة الإنجليزية عملت على تحطيم القومية الكردفان بفصل شماله عن جنوبه.

الملاحق

مديرية كردفان – السلطات المحليه – السكان والمساحه :

السلطه	السكان تشملهم سلطات محليه	السكان لاتشملهم سلطات محليه	المساحه تغطيها سلطات محليه (م)	المساحه لاتغطيها سلطات محليه ميل(م)
مدينة الأبيض	65.8000	–	–	–
مجلس ريفي النهود	21.000	–	–	–
مجلس ريفي شرق كردفان	211.8000	–	9.240	–
مجلس ريفي تقلي	110.000	–	18.740	–
مجلس منطقة دار حمر	251.500	–	20.030	–
مجلس دار حامد	182.200	–	12.000	–
مجلس دار مسيريه	110.000	–	24.80	–
مجلس دار بديريه	–	65.000	–	3.080
دار الكبابيش	–	120.000	–	48.000
نوبه نمق	–	65.000	–	1.50
الحوازمه	–	34.500	–	2.000
النوبه وسط	–	60.400	–	2.500
النوبه شمال	–	146.900		3.000
الكواليب	–	34.00	–	1.000
الإجمالي	**952.300**	**567.300**	**84.090**	**63.080**

كردفان المناطق التي يجب أن يطبق عليها نظام المستويين . مجلس رئيس مع مجالس صغرى في القاعده بصدور كامله (1)[1]

السلطه	السكان	المساحه ميل مربع
مجلس البديريه الرئيسي	65.800	3.0800
مجلس مدينة الأبيض	65.800	–
دار الحوازمه	34.500	2.000
الإجمالي	116.300	5.080

[1] - الوثائق البريطانية , المجلد الرابع 1949, ص 138 , ص 153 .

رسم يوضح مجلس الحاكم العام

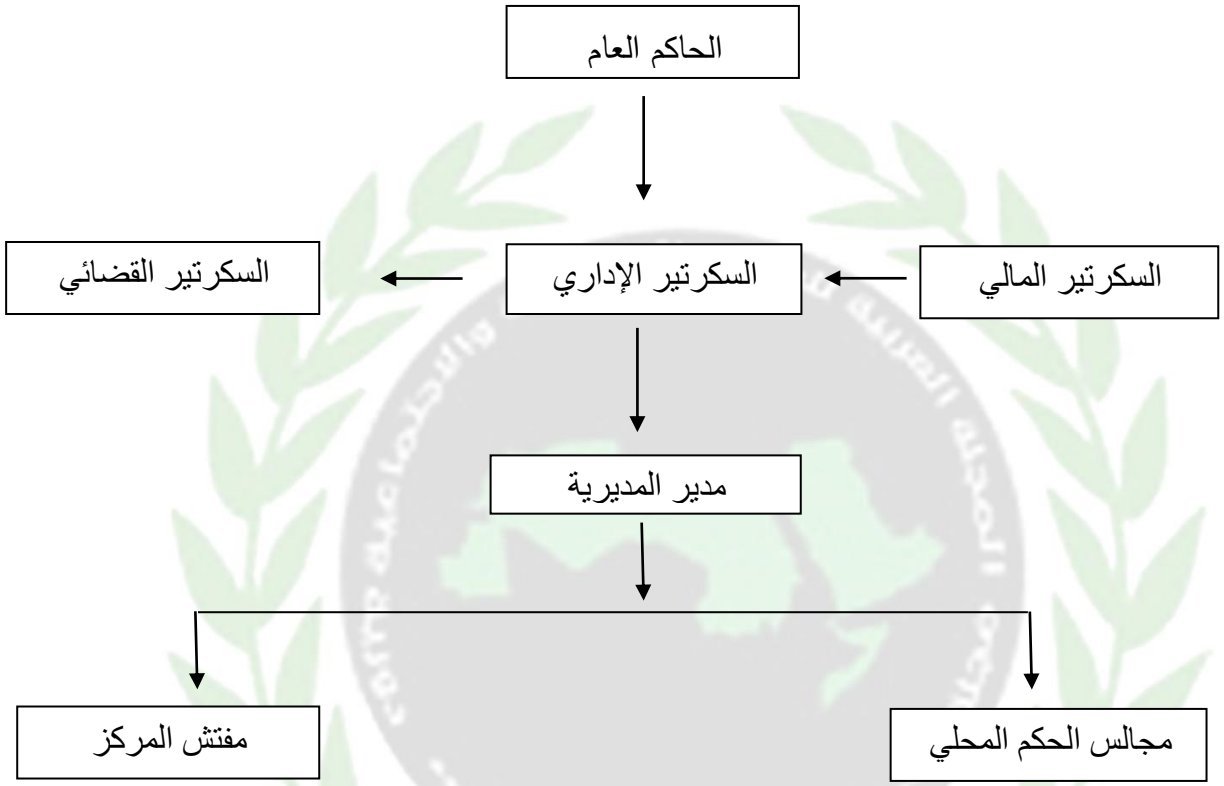

المناطق التي يجب أن يطبق عليها نظام المستويين الأن (بتنفيذ القانون) (2)

السلطه	السكان	المساحه
تقلي	110.000	18.740
شرق كردفان	211.800	9.240
غرب كردفان (المسيريه)	110.000	24.080
شمال كردفان (دار حامد)	182.200	2.000
الإجمالي	614.00	64.060

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق العربية

1- الوثائق المركزية , حكومة السودان ، إجتماع المديريات الشمالية ، 1920م , الوثيقة 1 / 3 / 3 .

2- دار الوثائق المركزية , رسالة حاكم كردفان للسكرتير الإداري بتاريخ 30 / 4 / 1927م .

3- دار الوثائق Gives 1 / 9 / 33 بتاريخ 17 / 4 / 1927م .

4- دار الوثائق المركزية , مجلس الوزراء السوداني , محفظة مجموعة مذكرات لقانون المحاكم عام 1914م ، ص 408 .

5- دار الوثائق المركزية ، Gives 1 / 9 / 30 .

6- أرشيف أمانة الحكومة شمال كردفان ، الفريق (م) الفاتح بشاره ، حاكم إقليم كردفان , الإدارة الذاتية المحلية ، ص 6 ، بدون

7- ملحق التشريع السنوي السابع .

8- الوثائق البريطانية عن السودان , 1940 – 1956 , المجلد الأول , تحرير محمود صالح عثمان , ص 18 – 19 , اصدار حاكم عام السودان في مجلسه 26 أغسطس 1943م .

9- إرشيف مالية كردفان الأبيض , مذكره عن تصفية الإداره المحلية منطقة دار حامد , ص 117.

10- إرشيف مالية كردفان , كتيب تعريفي عن مجلس منطقة بارا , بدون , ص 1 – 3 .

11- دار الوثائق المركزية / ملف كردفان / الأبيض 1/1/42 ص25

12- الوثائق البريطانية , المجلد الرابع 1949, ص 138 , ص 153 .

13- دار الوثائق المركزية , ملفات سكرتير إداري 2 / 5 /45

الوثائق الإنجليزية

1- C.R.O. Minutes' of northern governors meeting 24.fbb 1920

2- C.R.O / CIVSEC 1/33/8

3- C.R.O. CIVSEC 1/3/88

4- C.R.O. Kordofan 1 / 20 / 94 . Anote on the tistorg of the hamar tribe of western Kordofan

5- CIVSEC 1/37/99/

6- CIVSEC 1/33/88/ Armstrong .proposal concerning Devolution in Eastern Kordofan district p/ 62

7- C . R . O CIVSEC 1 / 33 / 88

8- Handerson . Historu of the Hmar tripe / p / 36

9- G .R .O Kordofan 1 / 20 / 94

10- C . R . O CIVSEC 1 / 34 / 94

11- N.R . O CIVSEC 66 / 10 / 92 from Secretary to private Secretary 7 / 6 / 1926

12- N . R . O CIVSEC 66 / 10 / 92 Telegram form north cot tocs1 / 3 / 1923

13- L.R.O CIVSEC 1 / 40 / 106 Gillan personal note . office Elobid

14- L.R.O CIVSEC 1 / 40 / 106 Gillan personal on Devolution with particular reference to shayhs

15- N.R.O Gives 1 / 40 / 106 from Givil Secretary to Governor of Kordofan 20/ feb / 1927

16- M.R.O. CIVSEC 1 / 40 / 106 Gillan personal note opcit .

17- M.R.O. CIVSEC 1 / 40 / 106 Givil secretary to Governor Nuba.M.20/ 1927 .

18- C.R.O. Kordofan 1 / 1 / 1 Report by Newbold on Native .Administration of Kordofan

19- C.R.O. Kordofan 1 / 30 / 100 Report by Newbold on Native .Administration of Kordofan Province 1938

رسائل الدكتوراة

1- نعمات محمد خير خوجلي الإقتصادية في السودان أبان الحكم الثنائي 1899-1936م ، رسالة دكتوراة ، جامعة أم درمان الإسلامية .

رسائل الماجستير

1- يسريه موسي أحمد , رسالة ماجستير , جامعة الخرطوم ، تاريخ الإداره البريطانية في جبال النوبه .

2- كمال أبو بكر الإدارة الأهلية في كردفان 1899-1956 ، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم ،1980م.

المراجع الإنجليزية :-

1- Dally .M.W. The evermore General ship of sirlee stack I the Sudan 1917 – 1925 3- P.H.D (London 1977)

2- Mac-Michail – the Anglo – Egyptian – Sudan – London – undated.1935

المراجع العربية

1- اندري ستيانسن ومايمايكل كيفان , غزو كردفان , الطبعة الأولي , القاهرة , 2003م .

2- جبرائيل ، ترجمة محمد الخضر سالم ، السودان في عهد ونجت 1899 – 1919م ، بدون .

3- د . شيخ الدين عدن , الحكم المحلي خلال قرن , عرض تحليلي لتجربة السودان , 1899 – 1956م , بدون .

4- طلال أسد ، الدراسات الرائدة في مطاوعة وسيولة حدود ومضمون الهوية الإثنية والقبلية في علاقتها بالدولة طبعة 1970م.

5- كمال أبو بكر ، الإدارة الأهلية في كردفان ، رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم ، 1980م .

6- كمال محمد جاه الله ، الوضع اللغوي في جبال النوبة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، الخرطوم ، ط2005.